



Kingdom of Morocco

Institution of the Mediator of the Kingdom

جمعية الأئمة، ورجال الدين، ورجال
Association des Ombudsmans de la Méditerranée
Asociación de Ombudsmen del mediterráneo
Association of Mediterranean Ombudsmen



التكوين

Training and Mediation Exchange Center

التكوينية

المتوسطين

جمعية

**Eight Training Session of the Co-Workers
of AOM Ombudsmen**

:

Under the theme:

**"أخلاقيات قوات الأمن وحقوق المهاجرين خلال مسار
تهم: دور مؤسسات الأمبودسمان"**

**« The Deontology of Security Forces and the Rights
of Migrants during Their Migratory Journey:
the Role of the Ombudsmen Institutions »**



الدار البيضاء يومي 18 19 2017

Casablanca, October 18th-19th 2017

Summary

3.....	البرنامج
6.....	PROGRAM
8.....	كلمة الافتتاح
13.....	OPENING SPEECH
19.....	الإعلان العام
MODULE 1: « BALANCE BETWEEN DEONTOLOGY OF SECURITY AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS:	
22.....	DEFINITION AND ROLE OF THE OMBUDSMEN INSTITUTIONS »
23.....	SPEECH OF Mrs WIDADE MAKRI
MODULE 2: « MEANS OF INFLUENCE OF THE OMBUDSMEN TO PROTECT MIGRANT'S RIGHTS DURING THE	
27.....	RETURN PROCEDURES, INCLUDING RETURN FLIGHTS »
28.....	SPEECH OF Ms EUGENIA RELANO PASTOR
MODULE 3: « INTERVENTIONS OF THE OMBUDSMEN FOR THE PROTECTION OF MIGRANT'S RIGHTS IN THE	
38.....	OF THE TERRITORY » ACCESS
39.....	SPEECH OF Mrs. ELENA ADAMOLI AND ANTONELLA DIONISI
MODULE 4: « FOCUS ON THE RIGHTS OF VULNERABLE GROUPS DURING THE RETURN PROCEDURES,	
55.....	INCLUDING RETURN FLIGHTS »
56.....	SPEECH OF Mr. ALFRED KOKOBASHI
WAYS MODULE 5: « COOPERATION BETWEEN OMBUDSMEN, INTERNATIONAL ORGANIZATIONS AND NGO'S:	
78.....	AND MEANS, BEST PRACTICES »
78.....	SPEECH OF Mr. MASAKI MIYOSHI
83.....	التقرير التركيبي
91.....	THE SYNTHETIC REPORT
102.....	استمارة تقييم الدورة
102.....	THE QUESTIONNAIRE FOR THE EVALUTATION OF THE TRAINING
104.....	التقرير التقييمي

107 الكلمة الختامية
110 PARTICIPANTS' LIST
114 ملحق 1: التعامل مع المهاجرين في حمة الميون الساقية الحمل بين ترسيخ الأمن وإعمال الحقوق

البرنامج

موضوع الدورة: "أخلاقيات قوات الأمن وحماية حقوق المهاجرين خلال مسار رحلتهم: دور مؤسسات الأمبودسمان".
منسقة الدورة: السيدة فاطمة كريش، رئيسة شعبة التواصل والتعاون والتكوين بمؤسسة وسيط المملكة المغربية.

الأربعاء 18 أكتوبر

الجلسة الافتتاحية

س 9 و 30 د: كلمة الافتتاح من طرف الأستاذ النقيب عبد العزيز بنزاكور، وسيط المملكة المغربية؛
س 9 و 45 د: تقديم الإطار العام للدورة وأهدافها من طرف منسقة الدورة، السيدة فاطمة كريش، رئيسة شعبة التواصل والتعاون والتكوين بمؤسسة وسيط المملكة المغربية؛
س 10: مدخل حول "الوضعية القانونية للمهاجرين من منظور القانون الدولي"، من تقديم الأستاذ محمد بن يحيى، مستشار وسيط المملكة المغربية؛
س 10 و 30 د: مناقشة.

حصة العمل الأولى: "التوازن بين أخلاقيات الأمن وحماية حقوق الإنسان: تحديد دور

مؤسسات الأمبودسمان"

س 11: تدخل السيدة وداد مقري، مسؤولة وحدة أخلاقيات الأمن بالمدافع عن الحقوق الفرنسي؛
س 11 و 30 د: حالات تطبيقية؛
س 12: استعراض التجارب ذات الصلة بالموضوع والمناقشة؛
س 12 و 30 د: استراحة شاي.

حصة العمل الثانية: "وسائل تأثير الأمبودسمان لحماية حقوق المهاجرين خلال إجراءات العودة، بما في ذلك رحلات العودة"

س 13: تدخل السيدة أوجينا رولانيو باستور، ممثلة المدافع عن الشعب الإسباني؛

س 13 و 30 د: حالات تطبيقية؛

س 14: استعراض التجارب ذات الصلة بالموضوع والمناقشة؛

س 14 و 30 د: وجبة الغذاء؛

س 16: جولة سياحية.

الخميس 19 أكتوبر

حصة العمل الثالثة: "تدخلات الأمبودسمان لحماية حقوق المهاجرين خلال ولوجهم للمجال الترابي"

س 9: تدخلات كل من السيدة إلينا أدامولي والسيدة أنتونيا ديونيسي، عن المؤسسة الوطنية لضمان حقوق المعتقلين ومسلوبي الحرية بإيطاليا؛

س 9 و 30 د: حالات تطبيقية؛

س 10: استعراض التجارب ذات الصلة بالموضوع والمناقشة.

حصة العمل الرابعة: "التركيز على حقوق الفئات الهشة خلال إجراءات العودة بما في ذلك رحلات العودة"

س 10 و 30 د: تدخل السيد ألفريد كوكوباشي، رئيس وحدة الوقاية من التعذيب، بمحامي الشعب بألبانيا؛

س 11: حالات تطبيقية؛

س 11 و 30 د: استعراض التجارب المتعلقة بالموضوع والمناقشة؛

س 12: استراحة شاي.

حصة العمل الخامسة: "التعاون بين الأمبودسمان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية: السبل والآليات والممارسات الفضلى"

س 12 و 30 د: تدخلات كل من:

- السيدة سارة سوجار، مسؤولة عن برنامج لحقوق الأجانب والمرافعة بالمجموعة المناهضة للعنصرية ومصاحبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين (كاديم)؛
- والسيد جون بول كافالييري، ممثل المفوضية السامية للاجئين بالمغرب؛

س 13 و 30 د: استعراض التجارب ذات الصلة بالموضوع والمناقشة؛

س 14: وجبة الغداء.

الجلسة الختامية

س 15 و 30 د: تقييم الدورة؛

س 15 و 45 د: تقديم التقرير التركيبي؛

س 16: الكلمة الختامية للسيد وسيط المملكة المغربية؛

س 16 و 20 د: توزيع شواهد المشاركة؛

س 17: زيارة لمركز تجاري.

Program

General topic of the session: « The Deontology of Security Forces and the Rights of Migrants During Their Migratory Journey: the Role of the Ombudsmen Institutions ».

Coordinator: Ms. Fatima Kerrich, Head of the Department of Communication, Cooperation and training, Mediator's Institution of the Kingdom of Morocco.

Wednesday, October the 18th

Opening Session

9:30: Welcome speech of **Mr. the Batonnier Abdelaziz Benzakour**, Mediator of the Kingdom of Morocco;

9:45: Introduction of the general framework and objectives of the session by the Coordinator of the session **Mrs Fatima Kerrich**, Head of Communication, Cooperation and Training Division at the Mediator of the Kingdom;

10:00: Introduction to the "**The legal status of the migrants from the perspective of the international law**" by the **Pr. Mohammed Benyahya**, Advisor to the Mediator of the Kingdom;

10:30: Discussion.

Module 1: « Balance between deontology of security and protection of human rights: definition and role of the Ombudsmen institutions »

11:00: Speaker, **Mrs Widade MAKRI**, Legal officer, Unit of deontology of security, French Defender of Rights;

11:30: Case Study;

12:00: Experiences display related to the theme and debate;

12:30: Coffee Break.

Module 2: « Means of influence of the Ombudsmen to protect migrant's rights during the return procedures, including return flights »

13:00: Speaker, **Eugenia RELANO PASTOR**, Technical Expert at the asylum and migration department, Spanish People's Defender;

13:30: Case Study;

14:00: Experiences display related to the theme and debate;

14:30: Lunch;

16:00: Sightseeing.

Module 3: « Interventions of the Ombudsmen for the protection of migrant's rights in the access of the territory »

09:00 : Speakers :

- **Mrs. Elena ADAMOLI**, Officer at the Migrants Unit, Italian Garantuor for the rights of persons detained or deprived of personal liberty;
- **Mrs Antonella DIONISI**, Officer at the internaitonal Unit, Italian Garantuor for the rights of persons detained or deprived of personal liberty;

09:30: Case Study;

10:00: Experiences display related to the theme and debate.

Module 4: « Focus on the rights of vulnerable groups during the return procedures, including return flights »

10:30: Speaker, **Mr. Alfred KOKOBASHI**, Head of OPCAT Mechanism, Albanian People's Advocate;

11:00: Case Study;

11:30: Experiences display related to the theme and debate;

12:00: Coffee Break.

Module 5: « Cooperation between Ombudsmen, international organizations and NGO's: ways and means, best practices »

12:30: Speakers:

- **Sara SOUJAR**, Program Officer Rights of Foreigners and Advocacy, Antiracist Group for Accompanying and Defense of Foreigners and Migrants (GADEM);
- **Mr. Jean-Paul CAVALIERI**, UNHCR Representative in Morocco;

13:30: Experiences display related to the theme and debate;

14:00: Lunch.

Closing Session

15:30: Session Assessment;

15:45: Presentation of the summary report;

16:00: Closing address;

16:20: Distribution of certificates;

17:00: Visit to the Mall.

كلمة الافتتاح



الأستاذ النقيب عبد العزيز بنزاكور،
وسيط المملكة

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أفتتح أشغال هذه الدورة التي ينظمها مركز التكوين وتبادل الخبرات في مجال الوساطة حول "أخلاقيات قوات الأمن وحماية حقوق المهاجرين في مسار الهجرة: دور مؤسسات الأمبودسمان"، والتي تهدف إلى تقاسم المعارف والممارسات الجيدة في موضوع أصبح محط نقاش على الصعيد العالمي.

كما يسرني أن أرحب بكم جميعاً، خبراء ومشاركين، في هذه الدورة، متمنيا لكم مقاما طيبا بين ظهرانينا.

إن اختيار موضوع هذه الدورة، التي ستمتد أشغالها على مدى يومين، يُجسد اهتمام مؤسسات الأمبودسمان المتوسطيين به. ذلك الاهتمام الذي يجد مبرراته في أن فضاء البحر الأبيض المتوسط شكّل، على مدى التاريخ، ملتقى للحضارات. كما أنه كان، ولا يزال، مَعْبَرًا للمهاجرين من مختلف الجنسيات، ولأسباب مختلفة، قبل أن يشهد في العقود الأخيرة تدفقات سرّية، خلفت وت خلف العديد من المآسي الإنسانية.

حضرات السيدات والسادة،

غير خاف على أحد، أن الهجرة ظاهرة إنسانية طبيعية، وتعتبر من أقدم الظواهر التي عرفها التاريخ. نظرا لما عاشته المجتمعات من أوضاع، تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة من جهة، والحروب والفقر واليأس ... من جهة أخرى. وقد بدأت هذه الظاهرة تتوسع، فتطورت معها طرق وآليات الهجرة، لتتحول إلى تجارة مربحة.

وهكذا، برزت العديد من المشاكل والتحديات، بات معها لزاما على الدول إدماج قضايا المهاجرين في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، والعمل على وضع التدابير الكفيلة بحماية حقوقهم، كحقوق أساسية نصت عليها المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما بات على الدول الحرص على ضمان أمنهم وسلامتهم.

حضرات السيدات والسادة،

من هذا المنطلق، حرصت جمعية الأمبودسمان المتوسطيين، انسجاما مع المهام المنوطة بالمؤسسات العضوة فيها، أن توجه اهتماماتها للحقوق الفتوية، وعلى الخصوص منها تلك المتعلقة بالفئات التي تعيش أوضاعا هشة، ومن بينها المهاجرين بالذات.

وفي هذا الإطار، قامت الجمعية بتنظيم ملتقيات حول ظاهرة الهجرة، وأصدرت إعلانات في الموضوع. كما سبق لها أن أطلقت ورشا في إطار أنشطة التكوين التي يسهر عليها ويحتضنها هذا المركز، حيث نظمت في السنة الماضية، وبالتعاون مع جمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرانكوفونيين، لقاءا خصص لحماية حقوق الأطفال المهاجرين.

ومن البديهي أن الهدف من تنظيم كل هذه الأنشطة، هو إثراء النقاش وتبادل التجارب والخبرات بين مختلف مؤسسات الوساطة في هذا المجال بالغ الأهمية، وحث الحكومات على ضرورة حماية حقوق المهاجرين، ودفعها إلى التوقيع والمصادقة على الآليات الدولية ذات الصلة، والالتزام بالمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، أثناء معالجة القضايا المطروحة عليها.

إن هناك تحديات كبرى تواجهها دول البحر الأبيض المتوسط، ومن بينها المغرب، ولذلك أصبحت مدعوة إلى وضع استراتيجيات لمعالجة ظاهرة الهجرة في شموليتها، دون أن تقتصر مبادراتها على الجانب الأمني الذي، وإن كان هاما، يبقى قاصرا إذا لم تقع المراعاة في الاستراتيجيات تغطية الجانب الحقوقي والإنساني للظاهرة.

إن كل المعنيين والمهتمين بالموضوع، لهم انتظارات ملحة، ومن ثمة يجدر بالدول أن تكون في مستوى تطلعاتهم من أجل تدبير تدفق هذه السيول البشرية التي قد لا يكون لها اختيار آخر غير المخاطرة بأرواحها، هربا من أوضاع لا إنسانية، أو نزاعات مسلحة، أو إبادة جماعية، أو فقر مدقع.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اختلف التعامل مع هذه الظاهرة بين حاضن ورافض، ومتساهل ومتشدد، فأوضاع المهاجرين تحتاج إلى مزيد من العناية، لاسيما من طرفنا نحن الوسطاء المؤتمنين على الدفاع عن الحقوق، والساهرين على حماية الأفراد والجماعات، والمفوضين دستوريا وقانونيا لتتبع ومراقبة وتوجيه الإدارات من أجل إرجاع الأمور إلى نصابها.

فعلينا أن نتصدى لكل انتهاك لإنسانية الإنسان، وندفع إلى اتخاذ التدابير الاحترازية لدرء كل ممارسة خارج الشرعية الدولية.

فبلدنا، بعد تحوله، من بلد مصدر للهجرة وبلد عبور، إلى بلد إقامة واستقرار، قد بادر، في خطوة أولى، إلى وضع استراتيجية ذات بعد شمولي، تستند على مبادئ تشمل الأبعاد التنموية والتضامنية والاجتماعية، وتستحضر الجانب الإنساني والبعد الحقوقي، وتسعى إلى تسهيل اندماج المهاجرين، وإقامة إطار مؤسسي ملائم لحمايتهم.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، عمل بلدنا، في خطوة أولى انطلقت سنة 2014، على تسوية الوضعية الإدارية لأكثر من 23.000 من المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء. ثم أطلق عملية ثانية للتسوية، حيث بلغ عدد الطلبات، إلى غاية منتصف شتنبر 2017، أكثر من 23.800.

أما على مستوى تدخلات مؤسستنا في مجال حماية حقوق المهاجرين واللاجئين، فقد خولها الظهير المحدث لها، صلاحية التدخل، بمبادرة تلقائية، أو بناء على شكايات، لمعالجة الحالات التي يتضرر فيها المعنيون بالأمر، من جراء أي تصرف صادر عن الإدارة، يكون مخالفا للقانون، أو منافيا لمبادئ العدل والإنصاف.

ومن بين الآليات القانونية المخولة لها في الموضوع، صلاحية رفع توصية إلى الجهة القضائية المختصة لتمتع المشتكين منهم من المساعدة القضائية، في حالة ما إذا كانوا يرغبون في اللجوء إلى القضاء الإداري.

وعلاوة على ذلك، فقد شكلت قضايا المهاجرين مجالا من بين مجالات التعاون الشائعي، الواردة في عدة اتفاقيات شراكة، سبق إبرامها من لدن المؤسسة مع عدد من نظيراتها.

حضرات السيدات والسادة،

إنكم ستندرسون إذن، خلال الدورة الحالية هذه الإشكالية التي تشغل الأمبودسمانات والوسطاء، نظرا لما تطرحه من تحديات، وستتقاسمون المعلومات، وستغنون النقاش انطلاقا من إيمانكم بأن حقوق الإنسان لا جنسية لها، وأن من مسؤوليتنا السعي إلى تحقيق العيش الكريم، باعتبار أن دورنا كوسطاء يفرض علينا ألا نهتم بمواطنينا فقط.

وفي الختام، أغتنمها فرصة لأتوجه بالشكر إلى كل الجهات التي ساهمت في عقد هذه الدورة، وعلى الأخص مجلس أوروبا، وأقصد بالذات لجنة البندقية التي لا تتردد في دعمها الموصول لمثل هذه الدورة التكوينية.

وأتمنى لكم كامل النجاح والتوفيق في أشغالكم.

Opening Speech



Mr Abdelaziz BENZAKOUR,
Mediator of the Kingdom of Morocco

Ladies and Gentlemen

I am pleased to open the works of this session organized by the Center for Training and Exchange on Mediation on «the Deontology of the Security Forces and the Protection of the Migrants During Their Migratory Journey: the Role of the Ombudsmen Institutions» which aims at sharing knowledge and good experiences on an issue which has become the center of discussion at the international level.

I would like also to welcome you, both experts and participants, in your second country Morocco, and I wish you a wonderful stay.

The choice of the theme of this session, which will cover two days, stand for the attention paid by the Mediterranean Ombudsmen institutions to the issue of migration. Such attention may be accounted for by the fact that the Mediterranean space has historically constituted, and still is, a melting pot for the consecutive civilizations as well as a transit area for the migrants bearing different nationalities and heading towards various directions and for multiple purposes, until it has been altered, during the last decades, into a passage for illegal flow of migrants, which has resulted in many human calamities.

Ladies and Gentlemen,

It is no doubt that migration is a human and natural phenomenon and represents one of the oldest phenomena in history, given the constraints suffered by societies and accentuated by the pressure of the ever-growing economic,

social, and environmental crisis on the one hand, and wars, poverty, pessimism on the other hand.

This situation is increasingly growing and, similarly, the tools and means of migration are being transformed into a profit-making business.

Accordingly, many problems and challenges have raised and, therefore, countries are invited to incorporate the issues of migrants in their national policies and strategies, and to think about setting up the measures likely to defend their rights as basic human rights stipulated for by the international human rights instruments. In the same way, States are summoned to guarantee the migrants safety and security.

Ladies and Gentlemen,

Starting from this point, the Association has been keen, in line with the missions vested with the Ombudsmen institutions and manifested in the defense of the citizens' rights against the administration, to orient its attention into the categorial rights, namely the categories that live under vulnerability, including migrants.

In this framework, the Association has organized meetings on this theme and issued declarations in this regard. It has already launched, within the framework of training activities conducted by the Center, a project targeting this category. In this regard, it has organized during the last year a training session in cooperation with the Association of the Francophone Ombudsmen and Mediators (AOMF) about the topic of the migrant children.

Obviously, the objective behind the organization of these activities is to enrich debate and to boost experiences and expertise exchange between the different mediation Ombudsmen institutions working in this highly important domain, and to call upon governments to protect the rights of migrants, and to encourage them to sign and adopt the relevant international instruments, and to observe the international standards in the field of human rights upon processing cases submitted before them.

There are huge challenges to be met by the Mediterranean countries, including Morocco. Therefore, such countries are invited to set up strategies in order to deal with the phenomenon of migration on the whole, without being limited to the security aspect which, although important as it might seem, it remains lacking vigor unless the human rights and human dimensions of the phenomenon are born in mind while elaborating such strategies.

In fact, all the concerned parties do have pressing aspirations, therefore, countries should meet their ambitions in order to manage the human flow, which may have no other choice but to put one's life into jeopardy, while fleeing inhuman situations, armed conflicts, genocide or extreme poverty.

Ladies and Gentlemen,

Treatment of this phenomenon varies between proponents and opponents, moderates and fanatics, while the situations for migrants need further attention, especially on our side as Ombudsmen as we are entrusted to defend and protect the rights of individuals as well as groups. Moreover, we are vested by the

Constitution and by the laws in vigor to follow up, monitor and orient the administrations in order to put things on the right track.

Thus, we should counter all kinds of violations to the humane character of human beings, and foster the setting up of proactive measures to hinder any practice that is contrary to the international legitimacy.

Our country, after its has shifted from a position of an importer of migration and transit country, into a country of settlement, has already taken the initiative, as a first step, to adopt a holistic strategy, inspired by principles involving the development, solidarity and social dimensions, bring into mind the human and human rights aspect, and seek to facilitate the integration of migrants, and establishment of an adequate institutional framework for their protection.

Within this strategy, our country has undertaken, as a first step which was launched in 2014, to regularize the administrative situations of more than 23000 of migrants coming from Sub-Saharan countries, and launched a second operation of regularization of the situation of undocumented migrants, and accordingly, the number of requests received until September 2017 amounted to 23800.

At the level of the interventions of our institution in the field of the protection of migrants and refugees, its founding Dahir (Royal Decree) vested it with a capacity to intervene, on its own initiative, or following a complaint, to process the cases where the concerned parties suffer from an administrative act, which contradicts the law or is against the principles of Justice and Equity.

Concerning the legal tools vested with the institution with regard to this issue, we may mention the power to issue a recommendations to the competent judicial body in order to provide legal assistance to the complainants, in case they wish to resort to administrative courts.

In addition, the cases of migrants constitute one of the domains of bilateral cooperation incorporated in many partnership agreements signed between the institution and a number of its counterparts.

Ladies and Gentlemen

You will examine, during this session, an issue, which concern Ombudsmen and Mediators, given the challenges its raises, and you will share information, and enrich debate based on your conviction that human rights bear no nationality. In addition, our responsibility implies seeking to achieve decent living for all, given that our role as Ombudsmen urges us to care for others and not only our citizens.

To conclude, I would like to seize the opportunity to congratulate all the parties that have contributed to the organization of this session, namely the Council of Europe, and I mean precisely the Venice Commission, which does not spare any effort to underpin this training session.

I wish you success in your works.

الإحصاء العام



السيدة فاطمة كريش،
رئيسة شعبة التواصل والتعاون والتكوين

حضرات السيدات والسادة؛

كما سبق وأن أشار إلى ذلك السيد وسيط المملكة فإن دورتنا هاته ستناقش محور في غاية الأهمية، له علاقة بالدور الذي يقوم به الأمبودسمان أو الوسيط في الدفاع عن الحقوق، في مجال اختصاصاته، بعدما كانت الدورات الأخرى قد ركزت على طرق عمل مؤسسات الوساطة ووسائل تدخلها، وآليات تواصلها مع المواطنين والإدارة، وغيرها من المحاور الأخرى ذات العلاقة بالجانب المنهجي والمهني لمؤسسات الوساطة.

وقد وعرف برنامج هذا المركز تطورا ملحوظا وتدرجيا حيث انتقل إلى تناول مواضيع ذات العلاقة بالحكمة ثم بحقوق الإنسان، خاصة الحقوق الفتوية.

في إطار هذا التطور، وتنسيق مع جمعية الأمبودسمان المتوسطيين، تم اختيار الموضوع الذي ستتناوله هذه الدورة وهو "أخلاقيات قوات الأمن وحقوق المهاجرين خلال مسار رحلتهم: دور مؤسسات الأمبودسمان".

هذا الاختيار جاء ليؤكد اهتمام الوسطاء والأمبودسمانات بحوض البحر الأبيض المتوسط بالمهاجرين، سيما وأن موضوع الهجرة يشكل اليوم مدخلا من مداخل تحقيق السلم الاجتماعي، والتنمية المستدامة في مختلف أبعادها الاقتصادية والسياسية والبيئية، وأنه أتحذ حيزا مهما في مختلف المؤتمرات والملتقيات العالمية وآخرها مؤتمر الأطراف 22 الذي انعقد بالمغرب سنة 2016.

فالיום تؤكد التقارير الدولية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية أنها نتاج لسوء التخطيط للتنمية حيث أن هناك دولا عظمى تملك جميع الإمكانيات خاصة الخبر والتقنيات، ودول أخرى لا تتوفر على إمكانيات التخطيط لتنميتها بالرغم من توفرها على الموارد.

كما أن أنها ذات طابع عالمي توجد في الدول المتقدمة (كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، كما يتواجد في الدول النامية بآسيا وأمريكا اللاتينية وفي إفريقيا، لكنها تطورت بشكل بارز في حوض البحر الأبيض المتوسط، حتى أصبحت تشكل إحدى الرهانات الأساسية في تدبير العلاقات بين ضفتي الشمال والجنوب.

كيف إذن يتم تدبير القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق المهاجرين من وجهة نظر الوسطاء والأُمبودسمان، وبناء على أية مقارنة للحفاظ على كرامة المهاجر على الخصوص، وماهي التدابير المقترحة لتحقيق التوازن بين الأمن الإنساني وحماية الحقوق، وبالتالي كيف يمكن تعزيز التعاون مع مختلف الفاعلين خاص المنظمات الدولية والمجتمع المدني، كل هذه الإشكاليات الكبرى والمهمة ستجيب عليها دورتنا هذه من خلال تناول المواضيع التالية:

– المحور الأول: "التوازن بين أخلاقيات الأمن وحماية حقوق الإنسان: تحديد دور مؤسسات الأُمبودسمان"؛

– المحور الثاني: "تدخلات الأُمبودسمان لحماية حقوق المهاجرين خلال ولوجهم للمجال الترابي"؛

– المحور الثالث: "وسائل تأثير الأُمبودسمان لحماية حقوق المهاجرين خلال إجراءات العودة بما في ذلك رحلات العودة"؛

– المحور الرابع: "التركيز على حقوق الفئات الهشة خلال إجراءات العودة بما في ذلك رحلات العودة"؛

– المحور الخامس: "التعاون بين الأُمبودسمان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية: السبل والآليات والممارسات الفضلى".

Module 1: « Balance between deontology of security and protection of human rights: definition and role of the Ombudsmen institutions »



Mrs Widade MAKRI,

Legal officer, Unit of deontology of security, French Defender of Rights

Speech of Mrs Widade MAKRI

Introduction:

- The roots of the Defender of Rights' mission in the field of deontology of security;
- What is the deontology of security?
- Deontology of security and human rights.



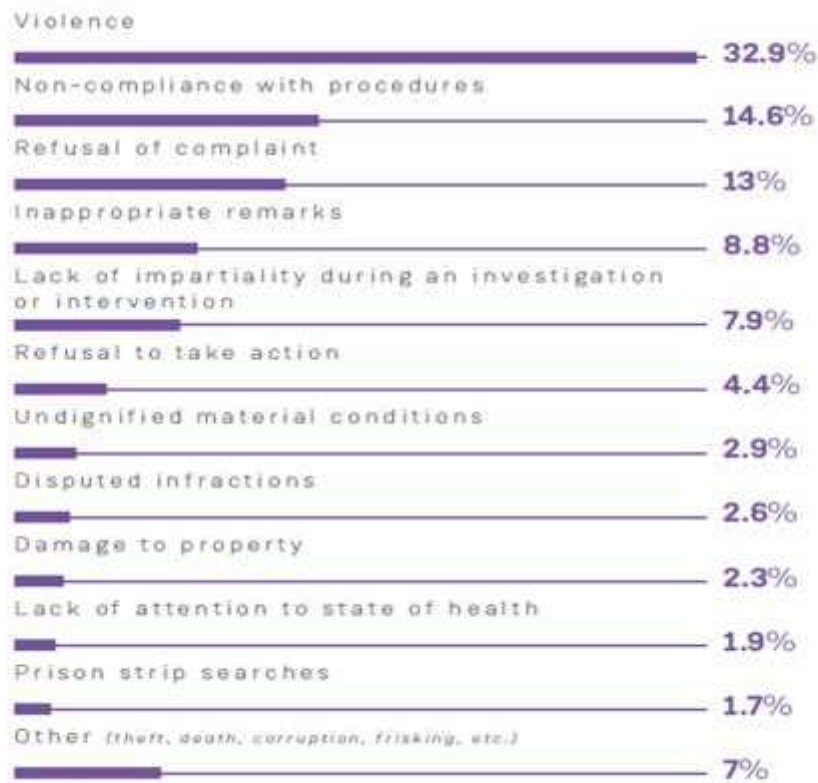
How does the Defender of Rights' action in the field of deontology of security impact the protection of human rights?

The Defender of Rights' tools in controlling deontology of security:

- Who can refer to the Defender of Rights in this field, and under what circumstances?
- Who investigate the claims we receive?
- What type of investigations are possible?
- What are the possible outcomes to the claims?



THE MAIN REASONS FOR COMPLAINTS ADDRESSED TO THE INSTITUTION IN THE FIELD OF SECURITY ETHICS



SECURITY ACTIVITIES IN QUESTION

54.9%

National police

22.7%

Prison
administrations

13.6%

National
Gendarmerie

- Last, but not least: the Defender of Rights' action in police schools.

Case study: the Defender of Rights' impact on the protection of human rights:

Recommendations about ethical failings in Calais:



- The evolution of the situation in Calais:
 - 1999-2002: a center in Sangatte ;
 - After the closing of Sangatte: the birth of a « Jungle » ;
 - 2015: the opening of a new center (Jules Ferry) and the birth of a « new Jungle »;
 - 2016: the dismantlement of the « Jungle ».
- The action of the Defender of Rights throughout the years:
 - A decision on November 13d of 2012 ;
 - A report on October 6th of 2015 ;
 - Individual decisions:
 - the identification of several migrants by numbers marked up on their hands;

- the use of pepper gas on migrants in front of the local of an association.
- Observation of the dismantlement of the “Jungle” in October 2016.

Recommendations about the use of force prior to boarding migrants into returning flights:

- Immobilization techniques;
- Use of restrains;
- Use of force in front of children.

Module 2: « Means of influence of the Ombudsmen to protect migrant's rights during the return procedures, including return flights »



Eugenia RELANO PASTOR,

**Technical Expert at the asylum and migration
department, Spanish People's Defender**

Speech of Ms Eugenia RELANO PASTOR

Repatriation: return flights:

- Repatriation flights since 2007 :
 - As result of the death of a foreign national: need of a specific protocol for the police ;
 - Recommendations on repatriations and transfers (2008):
 - Coercitive measures must NEVER endanger breathing;
 - Prohibition of any measure for depriving of hearing or seeing;
- Since 2009 NPM has taken this mission;
- National Mechanism for the Prevention of Torture for Spain (NPM):
 - NPM carries out visits to those places of involuntary detention and deprivation of liberty that are under the various Spanish Public Administrations;
 - Inspections in: border control, centres with police facilities in airports, sea ports, transports of Security Forces for the transfer of detainees, foreign national repatriation operations, Frontex operations;
 - Issuing recommendations to authorities;
 - The NPM annually reports in a report (Congress and UNSPT).

Execution of repatriations:

- General Headquarters for Immigration and Borders (CGEF);



- Central Unit for Expulsions and Repatriations (UCER).

(Coordination of Joint Operations)

Places of deprivation of liberty visited by the NPM:

- Special places of deprivation of liberty:
 - Penitentiary Wards in Hospitals;
 - Vehicles and procedures for the transportation of persons in custody (car, bus, plane);
 - Procedures for repatriating foreign citizens (including FRONTEX flights).



NPM 2010:

- One national flight monitoring:
 - Repatriation of 18 moroccan citizens (14 qualified);
 - Focus of the inspection:
 - Airport facilities used by UCER for organizing repatriations;

- Analysis of repatriation protocol and how the staff in charge of the expulsions implemented it.
- Main conclusions:
 - Need of CCTV surveillance and recording from CIEs to country of destination;
 - Need of visible police identification number.



NPM 2012:

- Two flights: One national and one FRONTEX:
 - The FIRST FRONTEX flight organized by Netherlands to Nigeria:

- 34 nigerians: 24 from NL, 10 from FR, 5 from ESP, 3 from GR and 2 from PT.
- Focus of the Inspection:
 - Coordination of different participant countries;
 - Whether FRONTEX practices complied with ESP regulations;
 - Conditions of transportation, identification and registration from police premises until boarding.
- Main conclusions:
 - Lack of identification numbers:
 - ✓ ESP Police: reflectant vests is not a uniform of the Police to use in certain occasions (visibility, etc);
 - ✓ FRONTEX: Art. 9 of Conduct Code (at that time) did not require a Police ID number.

NPM 2013:

- Only one national flight: Need of “Fit to fly”:
 - 35 equatorians and 56 colombians;
 - Participation of external NPM expert: forensic doctor;
 - Main conclusions:
 - Without previous medical examinations for detainees or any clinical records;
 - Neither defibrillator nor refrigerator;
 - Personal searches not adequated: not preservation of privacy.

NPM 2014:

- Four FRONTEX flights:
 - Organized by ESP with destination to Serbia, Georgia, Albania, and Nigeria.
- Conclusions and recommendations:
 - Medical Examination: “Fit to fly”;
 - Access to medical records by medical personnel;
 - Medical examination after a failed deportation;
 - Medical personnel on all flights;
 - Defibrillator and refrigerator for drugs;
 - Video recording system (optional);
 - Complaint mechanism (Art. 5.2 Code of Conduct).
- Conclusions and recommendations:
 - Interpreters (Art. 11.2 of the Code of Conduct);
 - Conducting pregnant women and minors to the aircraft;
 - Identification of the escorts by professional number:
 - ✓ Recording all means of restraint used in custody;
 - ✓ Telephone communication with their family relatives;
 - ✓ Access to toilets, water and food.

NPM 2015:

- Four FRONTEX flights:
 - 3 organized by ESP to Colombia, República Dominicana, Pakistan. One Frontex by Holland to Nigeria.

- Following up the previous recommendations:
 - Medical Examination: “Fit to fly” (Rejected);
 - Medical examination after a failed deportation (Accepted);
 - Interpreters (Accepted);
 - Defibrillator and refrigerator for drugs (Partially accepted);
 - Video recording system (under Frontex agreement);
 - Complaint mechanism (Rejected).
- Conclusions and recommendations:
 - Conducting pregnant women and minors to the aircraft (partially accepted: more emphasis on human rights training);
 - Identification of the escorts by professional number (partially accepted: screen printing number under allocation of budget);
 - Recording all means of restraint used in custody (Accepted);
 - A new recommendation: Providing a psycho-social service to the units of deportation.

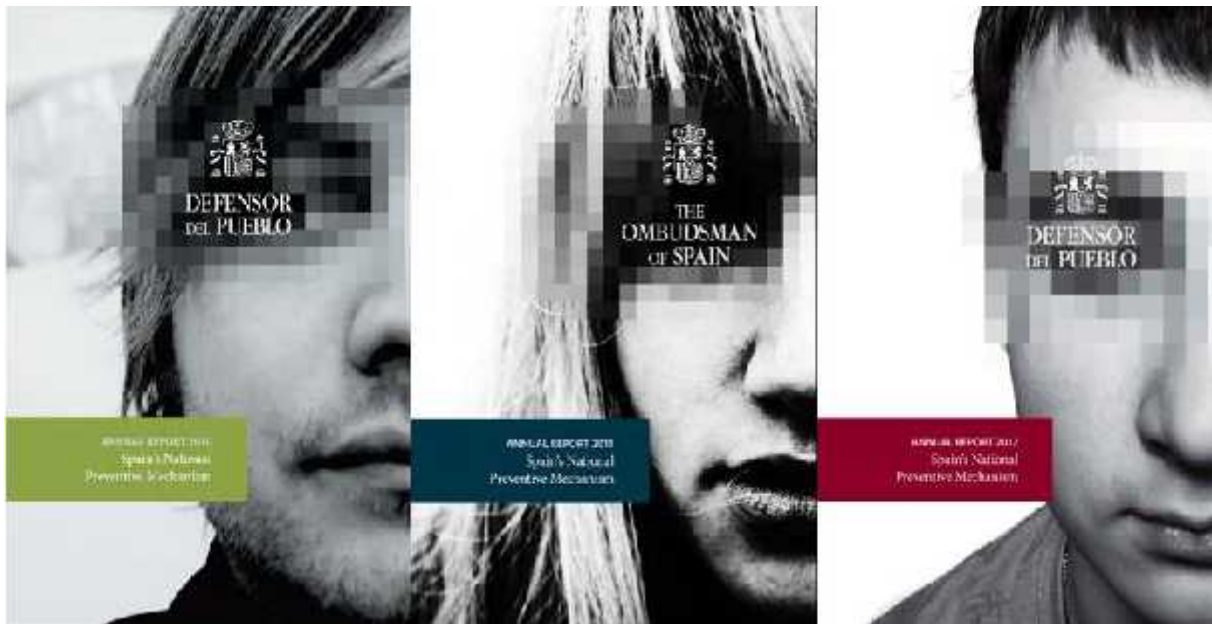
NPM 2016:

- Two FRONTEX Operations:
 - Colombia, República Dominicana.
- Following up recommendations:
 - Insisting on medical examination: “Fit to fly”;
 - Recording all means of restraint used in custody on specific books (on process);

- Insisting on a complaint mechanism.

Annual NPM Reports:

- All the visits, recommendations and follow-up can be found at:



Expulsions and returns:

- Legislative framework (Aliens Act):
 - A) Expulsion; B) Refusal of entry; C) Returns;
- Guarantees for the return of foreigners:
 - Have to be taken to police station;
 - Lawyer should be appointed;
 - Interpreter should be provided;
 - Return resolution should be issued;
 - Important Recommendations (Rejected);
 - Razor wire in Melilla;

- Bringing them to the Police.

‘Push backs’:

- Rejections at the border: ‘push backs’:
 - Aliens Act amended to legalize push backs;
 - “in compliance with intnal human rights”;
 - The Spain-Morocco Readmission Agreement;
 - Reciprocal obligations (identification of persons);
 - Documented by a certificate from border authorities.
- Treatment of foreigners and asylum-seekers:
 - 2014: Authorized asylum border posts;
 - Violence, casualties and injuries;
 - Asylum-seekers subject to restrictions: transfers to mainland;
 - National Police: lack of training in International human protection.
- Spanish Ombudsman’s intervention:
 - The obligation of non-refoulement and access to asylum procedures:
direct and indirect refoulement;
 - 1951 Convention prohibits collective expulsions of asylum-seekers;
 - The right to an effective remedy;
 - Two Recommendations regading the new provision for a special regime
for Ceuta and Melilla: Law 4/2015 modified Law 4/2000.

REJECTED.

- Two Recommendations (rejected):

- Issue and administrative resolution with lawyer and interpreter;
- Information regarding international protection.
- Judgement ND and NT v. Spain (ECtHR):
 - Explicit prohibition of collective expulsions;
 - Serious doubts about the constitutionality of push-backs and the 2015 reform of the Immigration Act 4/2000.

Expulsions and entry to Spain:

- Age assessment for Unaccompanied Underage Minors (documented minors);
- Protocol for the detection, identification and protection of minors victims of human trafficking;
- Recovery and reflection period for victims of human trafficking. Stopping expulsions;
- Expulsions of foreign citizens who are in process of marriage to a Spanish citizen;
- Lack of legal representation during the execution procedure: changing of circumstances;
- Denying entry to family members of European citizens.

Conclusions:

- The Ombudsman provides a fast response to particular cases;
- The Ombudsman demands from European Union coordination and effective measures;

- Special Reports (Asylum, Human Trafficking, Unaccompanied minors, etc.) should have a better dissemination;
- The Ombudsman should foster cooperation with NHRI on specific topics;
- 82% of the Ombudsman's resolutions have been accepted;
- 75% of the Migration's resolutions have been accepted.

Module 3: « Interventions of the Ombudsmen for the protection of migrant's rights in the access of the territory »



Mrs. Elena ADAMOLI,
Officer at the Migrants Unit, Italian
Garantuor for the rights of persons detained
or deprived of personal liberty



Mrs Antonella DIONISI,
Officer at the internaitonal Unit, Italian Garantuor for the
rights of persons detained or deprived of personal liberty

Speech of Mrs. Elena ADAMOLI and Antonella DIONISI

WE WILL GO THROUGH:

The legal framework

- UN OPCAT
- Domestic legislation

The field of intervention

- Main activities
- The hotspot approach
- Facts and figures

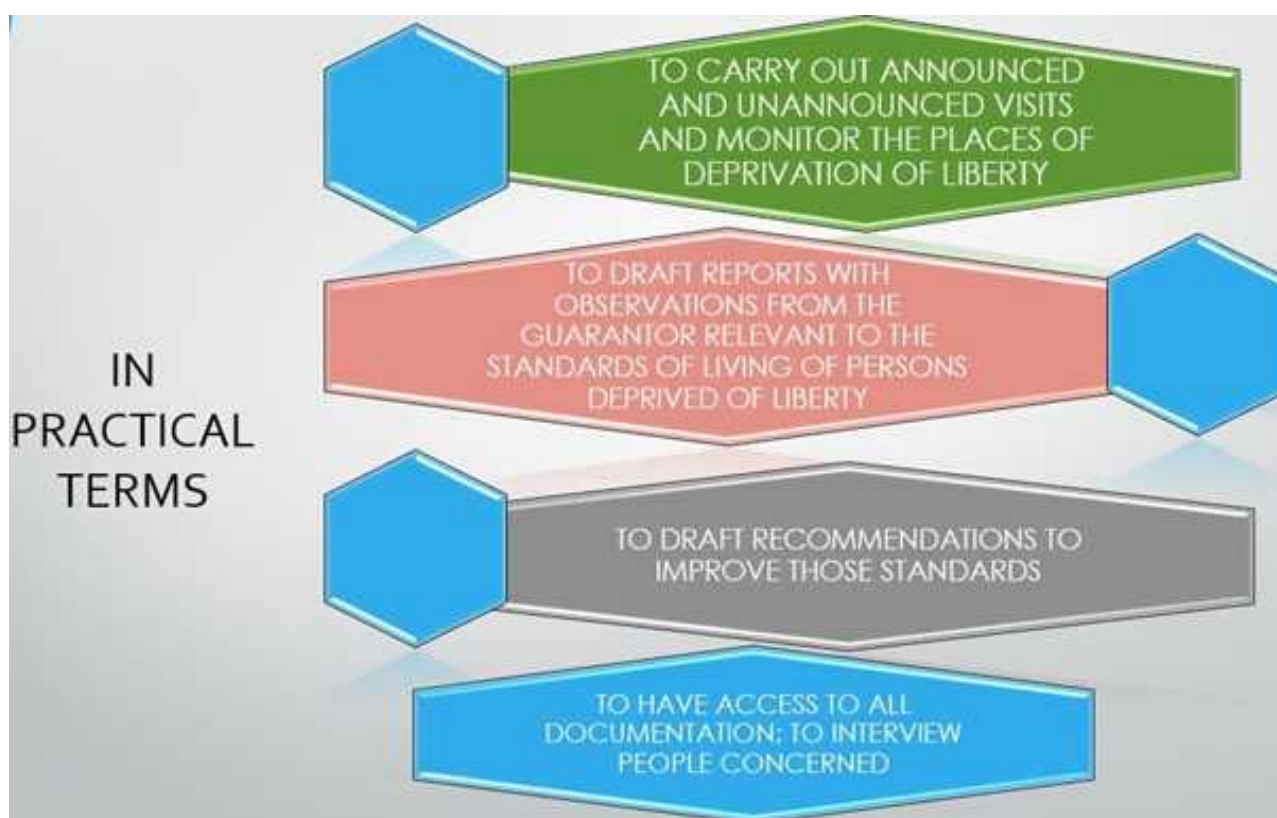


“An ounce of prevention is worth a pound of cure”

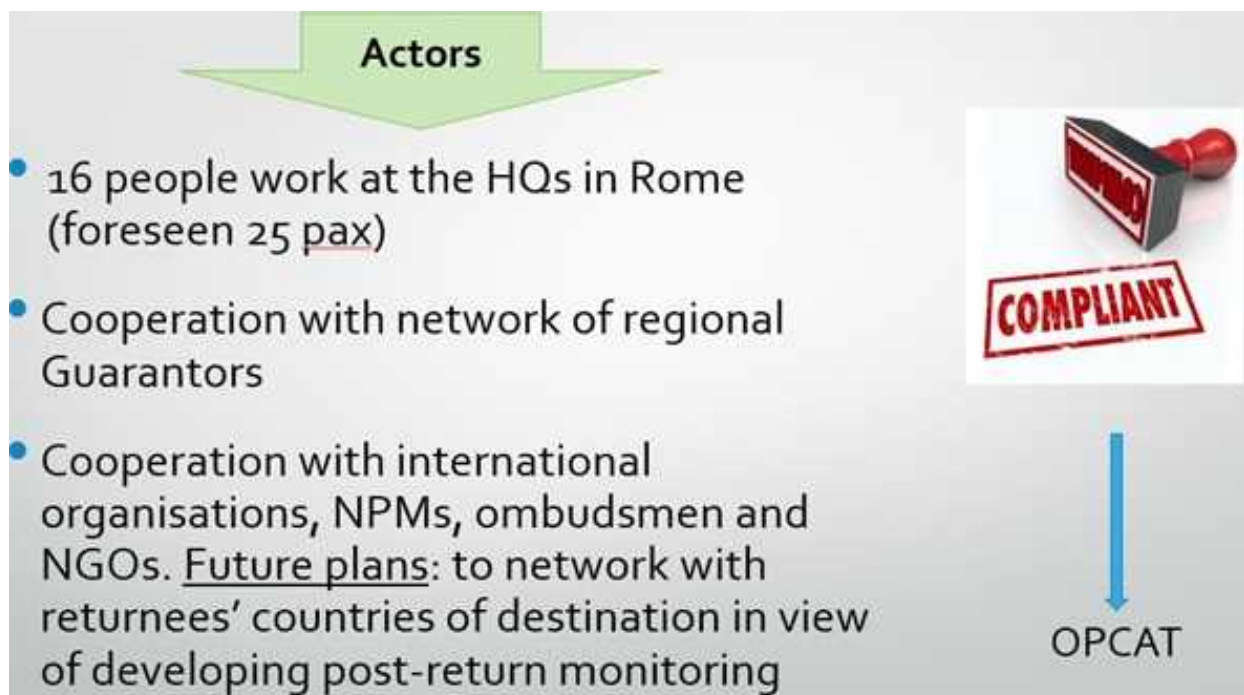


Benjamin Franklin
Philosopher (1706-1790)





An independent external eye:



The Migrants' scope:

- Forced returns
- Detention Centres for Returnees
- *Hotspots*



**HOTSPOT
APPROACH**

Why are monitoring visits so important?

✓ The context analysis

✓ The interaction with the individuals

✓ The documents consultation

They allow

SOTO

Sketch a true and just overview analysis

Draw conclusions and make proposals

Detect the system's overall structural issues

Find valid solutions

IN A CONTEXT WHICH IS:

Proactive vs reactive

Co-operation vs criticism

Holistic

What happens?



RECOMMENDATIONS – the model:



The HOTSPOT APPROACH

Made in Pozzallo



Made in Lampedusa



Data the NPM's monitoring visits in hotspots:

<u>Hotspot</u>	2016	2017
Milo-Trapani	2	2
<u>Pozzallo</u>		1
Taranto	1	
Lampedusa	1	1
<u>Totals</u>	4	4



monitoring visits

Each time the Ministry of Interior decides where the rescue boats land and the hotspot procedure is implemented



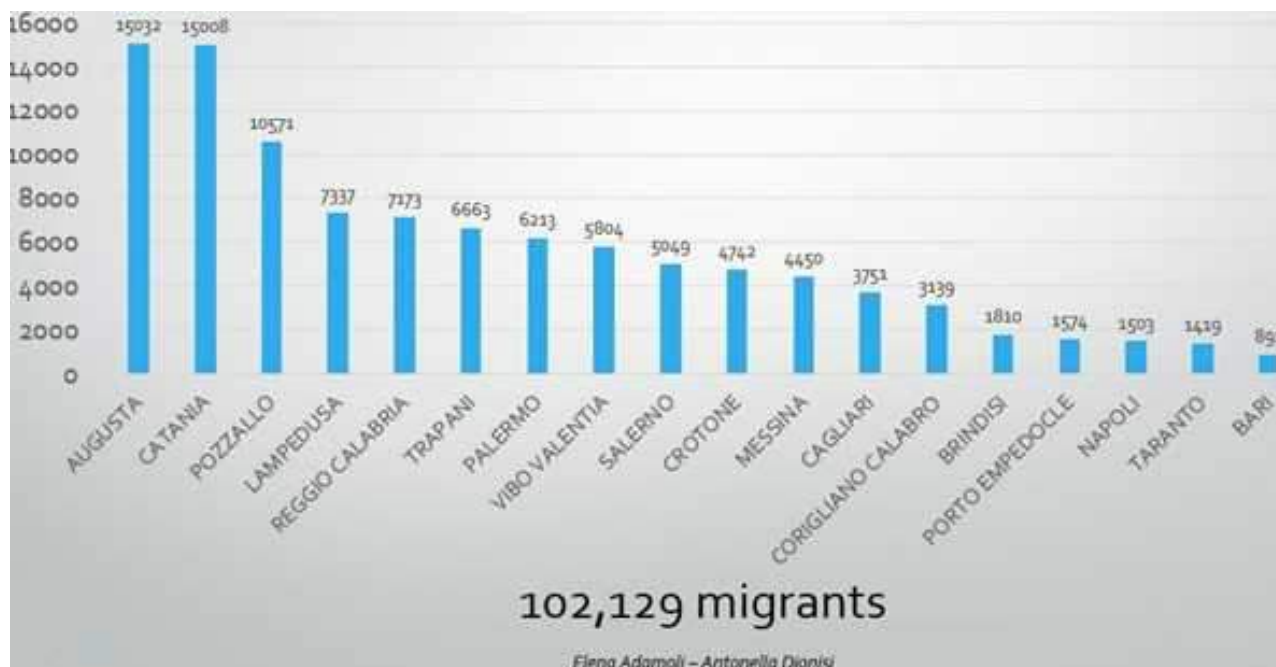
Lampedusa – The migrants' arrival

Where are they located?

○ Identified hotspots in Italy



Harbours/hotspots mainly concerned with migrants' landing from 1 January to 10 October 2017:



What is an hotspot?



[Testo]

A facility/location close to the

- landing coast



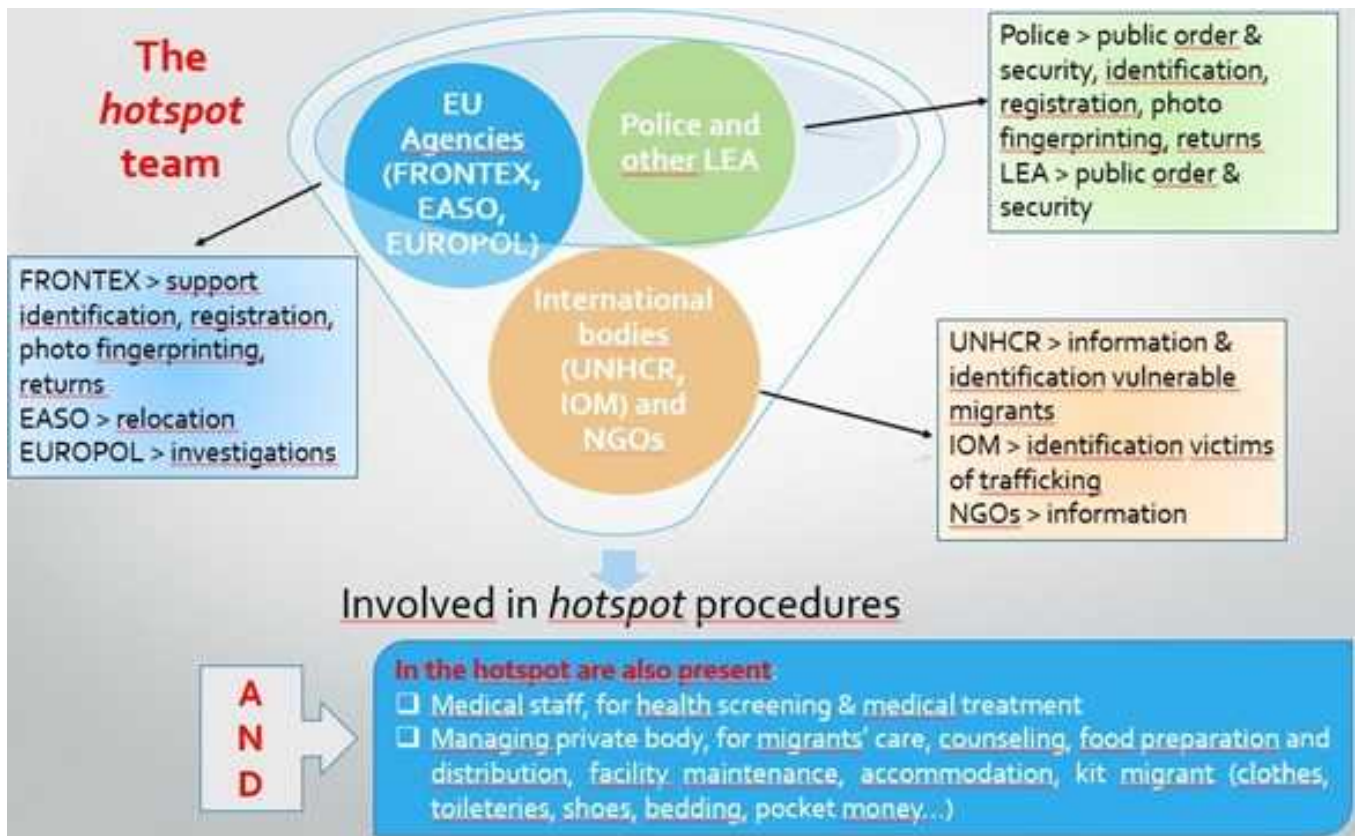
A standard procedure



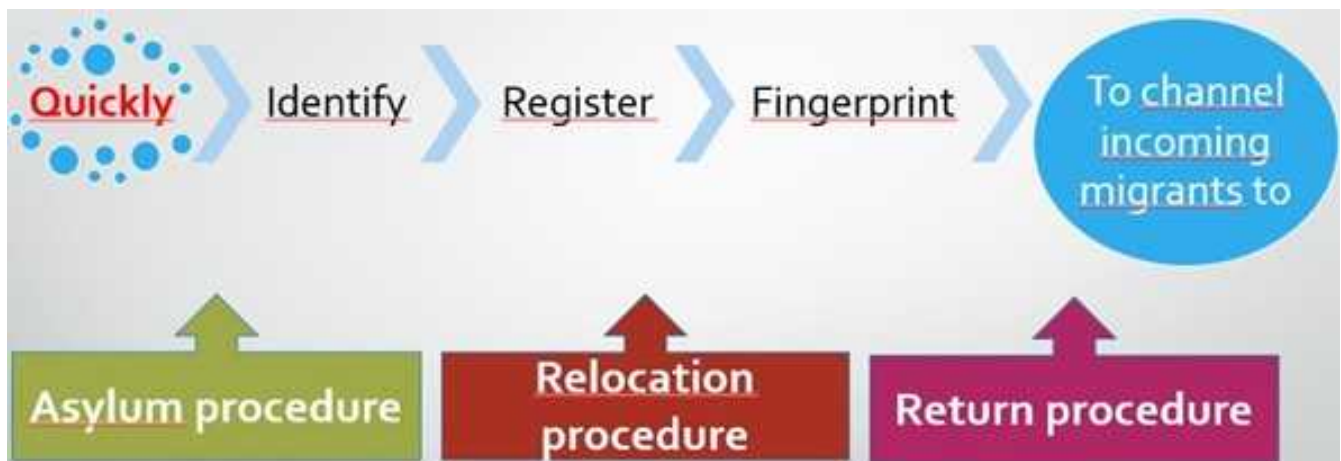
[Testo]



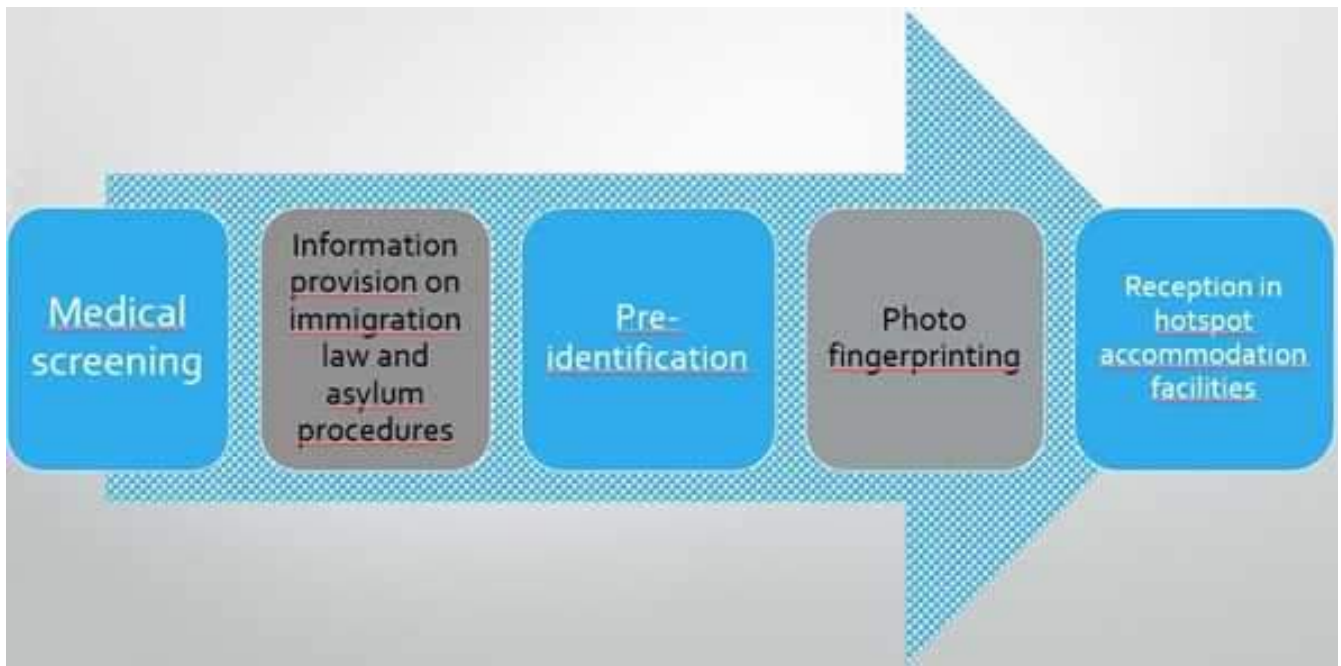
A teamworking method



Why the hotspot?



Main phases of the operational sequence:



What has been observed during visits:

The migrants' primary needs of having a rest, receiving care and assistance, being nourished **CAME AFTER** the identification and fingerprint procedures.

RIGHT TO DIGNITY AND PROTECTION FROM INHUMAN AND DEGRADING TREATMENTS

LAMPEDUSA, 14 January 2017



Before undergoing the identification procedures, migrants should have the possibility to take a rest and a shower, to wear clean clothes and be screened to identify vulnerabilities.

Human dignity & support to migrants

Be sure they understand the procedure


Some findings from visits:

Pre-identification procedure **IS ARBITRARILY** carried out and can prevent migrants from accessing asylum.

RIGHT TO ASYLUM

LAMPEDUSA, 14 January 2017

- ✓ Migrants were not supported by any guaranteeing institution
- ✓ Migrants have never had access to the Police information sheet
- ✓ Migrants were mostly unaware of the importance of the declarations given
- ✓ Migrants have signed a blank information sheet, which, presumably, was to be later filled in with information orally given by migrants


Questura di Agrigento
CSPA Lampedusa
Ufficio Immigrazione
FOGLIO NOTIZIE
ملحة الترميل الشخصية

Informazioni rese dall'interessato	Informazioni accertate*
COGNOME: SURNAME: NOM القاب	M <input type="checkbox"/> F <input type="checkbox"/>
NOME: NAME: PRENOM الاسم	
DATA DI NASCITA: DATE OF BIRTH: DATE DE NAISSANCE تاريخ الميلاد	
LUOGO DI NASCITA: PLACE OF BIRTH: LIEU DE NAISSANCE مكان الميلاد	
CITTA' DI RESIDENZA: PERMANENT ADDRESS: LIEU DE RESIDENCE محل السكن	
PRESIDENTE: NAME OF FATHER: PATERNE الاب	
NATIONALITA': NATIONALITY: NATIONALITE' جنسية	
LUOGO DI PARTENZA: PLACE OF DEPARTURES: LIEU DE DEPART مكان المغادرة	

* Le informazioni relative alla NATIONALITA' dell'interessato sono state accertate da personale incaricato in lingua arabo-inglese-francese; la LOCALITA' DI EFFETTIVA PROVENIENZA è stata, invece, accertata nell'ambito dell'attività indaga-investigativa svolta in relazione allo sbocco.

VENUTO IN ITALIA PER:

1. LAVORO: WORK: TRAVAIL عمل

2. RAGGIUNTO FAMILIARI: FAMILY REUNIFICATION:
RÉUNION FAMILIALE اتحاد عائلي

3. FUGGIRE DALLA POVERTA': ESCAPE FROM POVERTY:
'POURCHASSER' التحرر من الفقر

4. ASILUM: ASYLUM: ASILE ملاذئ

5. ALTRO: OTHER: AUTRE أخرى

Firma del Mediatore linguistico

Firma dell'Operatore

Firma dello Straniero

3° Sbarco del: _____

What has been observed during visits:

The provision of information about asylum and hotspot procedures, and immigration law **IS NOT** sufficient and adequate.

RIGHT TO INFORMATION



RECOMMENDATIONS FORWARDED

- ✓ To regularly assess if information delivered has been understood
- ✓ To provide migrants with written and oral information when people are able to understand
- ✓ To focus on gender, age and cultural aspects

Some findings from visits:

“Unless there are exceptional inflows calling for the adoption of different initiatives, **THE PERSON CAN LEAVE THE HOTSPOT ONLY AFTER HAVING BEEN PHOTO FINGERPRINTED** as envisaged by current regulations and if all the security checks in national and international police databases have been completed”.

[2016 - STANDARD OPERATING PROCEDURES (SOPs) applicable to the ITALIAN HOTSPOTS drafted by the Italian Ministry of the Interior].

RIGHT TO LIBERTY

TOTALLY CLOSED CENTRES (Lampedusa)

Migrants **cannot** leave the facility at will, even if they have been identified and registered

PARTIALLY CLOSED CENTRES (Taranto, Pozzallo and Trapani)

Migrants **can** leave the facility at will, during the day and after identification and registration

Some findings from visits:

Hotspots' material conditions are **UNSUITABLE** for long stays.



Lampedusa



Trapani



Pozzallo



Taranto

Hotspot – average stay in days:

<u>Hotspot</u>	<u>Adults</u>	<u>Unaccompanied minors</u>
Lampedusa	15	15
Trapani	5,5	5
Pozzallo	2,5	17,5
Taranto	10	13

Source: Ministry of Home Affairs – Department of civil liberties and of immigration



Module 4: « Focus on the rights of vulnerable groups during the return procedures including return flights »



Mr. Alfred KOKOBASHI,

Head of OPCAT Mechanism, Albanian People's Advocate

Speech of Mr. Alfred KOKOBASHI

1. Monitoring the return of irregular migrants and failed asylum seekers a legal and moral obligation:

Return flights of irregular migrants from rich countries to poor or unstable countries can be viewed with ambivalence. Returning and relocating an involuntary migrant to his or her home country is simultaneously both a legal and legitimate act of a State under international and human rights law and, at least in some cases, a rather humiliating act of power towards the ‘other’ irregular migrant.¹

Even though it is clear that a functioning readmission and return policy is an integral and vital component of the fight against illegal immigration, it is necessary to ask if return flights are also, in practice, ‘fully ensuring respect for the fundamental rights and dignity of the individual concerned’, in conformity with the UN and EU Charter of Fundamental Rights, the European Convention on Human Rights and all other relevant international human rights conventions.²

There are many reasons why return flights can raise human rights concerns.

First of all, force and restraints are often used during return flights. Second, the treatment of detainees during flights can be degrading. For example, one can ask whether the return can be termed ‘dignified’ if detainees on board are called by numbers, not by names, or if they are given less food than the people escorting them.³

Furthermore, it is not uncommon that migrants on board are ‘resigned, angry or fearful’ about what is awaiting them on their return, even if the legality of their return has been checked in the court of law of the returning country.⁴

In every case, the return should be implemented in conformity with human rights and fundamental freedoms and especially with the European Convention for the Protection of Human Rights, the Geneva 1951 Refugee Convention and the Charter of Fundamental Rights of the European Union of 18 December 2000. International and European standard regarding deportation, including Frontex joint return flights, are critically Flights of Shame or Dignified Return?

For these reasons, some migrants fight against boarding until the last minute, being unable to see any socio-economic future for themselves in their country of origin. Indeed, some migrants have been living and working in Europe for decades and have no real connection to their home country. Moving these groups by plane across continents can sometimes be a challenging task. The nature of these flights is reflected in the European Council decision 2004/773/EC, according to which the relocation of migrants must be carried out in good order and in every case ‘it should be made clear that any disruptive behavior will not be tolerated’. However, the strict order and secrecy surrounding the return operations creates concerns related to both moral and human rights. According to the European Committee for the Prevention of Torture and Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (the CPT), such operations entail a manifest risk of inhuman and

degrading treatment during operations prior to the deportation, during the actual flight or if the deportation is aborted.⁵

Before discussion of the topic it is necessary to explain in more detail what is a “return flight”. With this term we are referring to the transport of an illegal third-country national or rejected asylum seeker from one country to another by an air carrier selected for that purpose. In practice, migrants can be returned home in many ways – for example, in a chartered airplane. Return flights are being carried out in the context of international law. Subject to their treaty obligations, States have a well-known right to control the entry of aliens onto their territory, and their residence there.⁶

The purpose of this discussion is to explore return flights in the context of international human rights standards. First, I will argue what key standards have so far been developed by international organizations and the international monitoring bodies, like the CPT. Second, I will share how these standards have been applied in practice during return flights, and rejected asylum seekers to their home countries, namely post-return monitoring. I will try to show that post-return monitoring is essential and could be performed with the help and cooperation of NPM-s in the respective countries by using modern technology to increase the transparency, dignity and human rights compliance of return operations.⁷

Thus, it is necessary to ask if international law provides an impartial and neutral platform on which to deal with the rights of the detainees on board aircraft and at airports.

2. Return Flights and Human Rights:

Paradoxically, international human rights law provides legal and moral justifications for return operations.⁸

In this process, the language of rights has a dual role. It can protect the detained migrant who is waiting for his or her return at the migration detention centre or police station, but it also provides the opportunities, vocabulary and tools for the authorities to pick him or her up – with force if necessary. The European Court of Human Rights has stated, for example, that some degree of suffering follows as an inevitable and inherent side-effect from legitimate state measures, such as detention or deportation of persons who have sought to transgress immigration rules. The Court does not, however, provide any clear answers to the question where the limits of justifiable suffering lie.⁹

I have often come across the view that post-return monitoring is important but ‘governments are not interested included my own country’.

Rights language can help to challenge prevailing power relations, but it can also help in efforts to keep things as they are. What I mean is that the so-called universal human rights are the birth right of every human being but that the institutions that implement those rights have, in practice, the power to decide how they are used and what their substance is in different contexts. In the context of return flights, the human rights are filled with their relevant meaning, and the different interests (between rights and security, for example) are balanced, by the State authorities (police, escorts, etc.) themselves.

International human rights standards do exist, but many practical standards regulating return operations are non-binding ‘decisions’ or ‘codes of conduct’.

For example, the ‘decision’ of the European Council reminds those involved in return flights that the organizing Member State must provide a ‘secure area’ at the departure point in order to ensure the ‘discrete gathering’ and safe boarding of the returnees.¹¹

In practice, Frontex mainly focuses on regulating technical instructions and code of conducts for the purpose of harmonizing return procedures. This type of codifying exercise can mix up two things: on the one hand non-binding best practices and on the other hand human rights obligations, such as the principle of non-refoulement or the prohibition of degrading treatment during and after the return. It is important, however, to keep binding and non-binding regulations separate. Everyone involved in return flights should have a clear understanding on what are the binding rules that must be respected during return flights.

Due to the risk of ill-treatment during return flights, European law requires that return flights are monitored by independent monitors. Independent monitoring can increase the protection of detained returnees on board. The main role of the monitors is to guarantee that the return flight is carried out in conformity with the EU Charter of Fundamental Rights and other human rights standards. In this tension between the rights of States and the rights of individuals, human rights monitors sitting in the aircraft, without any real power to interfere in the treatment of detainees, have the unrewarding role in legitimising the

human rights compliancy of the return. Human rights monitors have, without a doubt, an important role to play on the plane, but their existence should not obscure the need to look critically at the whole practice of return flights, or to develop a post-return follow up mechanism for those who have been returned.

Post-return monitoring, which we will discuss in more detail, would include the systematic collection of information about the human rights compliance of enforced returns, would increase transparency and make governments accountable for their legal actions.¹²

I am convinced that modern technology could, for example, be used to collect information about the post-return phase, to increase human rights compliance and in that way to improve the quality of programmes that support the integration of returnees to their home countries. Interestingly, the idea of post-return monitoring has been raised in some European human rights forums but has not, so far, been supported by European governments and Council of Europe member Countries.¹³

3. Return Flights – What Is It All About?

Return policy is an important part of comprehensive migration policy and the fight against illegal immigration. The Amsterdam Treaty, which entered into force in May 1999, gave the European Community the right to take measures, including return, to combat irregular migration. Furthermore, the return action programme approved by the Council of the European Union on 28 November 2002 recommended to Member States that the return of a third-country national

illegally resident in a Member State should be done as efficiently as possible by sharing existing capacities for organizing joint flights. The programme stated that it was important to avoid a vacuum in the Community in the field of the organization of joint flights. The organization of Return flights are part of the return policy of the European Union that is discussed above. In practice, third-country nationals who have exhausted all legal avenues to legitimize their stay in the EU, or who have committed offences in the EU, can be served with a return decision instructing them to return to their country of origin. According to Eurostat, almost 250 000 people in Europe are made subject to such orders every year. The vast majority of these leave voluntarily.

However, when illegally remaining migrants refuse to comply, they may be forcibly returned, as a last resort. Return operations are therefore organized by the migration authorities for persons who are subject to individual return decisions taken by a court or competent administrative body in an EU Member State.

In practice, one of the EU Member States or Schengen Associated Countries takes the initiative to organise a joint return flight to a specific destination country, and charts a plane for that purpose. The countries of destination are chosen according to need – the presence of irregular immigrants of a given nationality who have received return decisions – and the conditions applicable to the destination country, such as a readmission agreement.¹⁵

The organising Member State then informs Frontex of the planned flight and the number of seats available for other participants. Frontex dispatches this information to other Member States, and any Member States that wish to participate contact Frontex. In some cases, the organising Member State sends an advance party to the destination country several days prior to departure.

The advance party's task is to meet with the local authorities, to provide information about the returnees and to agree details about the disembarkation and processing upon arrival.

The returnees, accompanied by escorts (security personnel responsible for escorting them) and, in some cases, local or international human rights monitors, travel from participating Member States to the organising Member State where they board the plane to the final destination. The organizing country prepares and oversees the flight in line with a best practice manual developed by Frontex, and also ensures the presence of medical personnel on board the return flight. In addition, each Member State is legally obliged to have a monitoring system in place to ensure compliance with the EU Charter of Fundamental Rights.¹⁶

If Frontex organises the flight, its representative always travels on the charter flight to the destination country. His tasks include making sure that the joint return operation is carried out in conformity with the Code of Conduct for return flights created by Frontex. One of Frontex's tasks, stipulated in the founding regulation, is to provide Member States with the necessary support, including, upon request, the coordination or organisation of joint return operations.¹⁷

If a return by air is coordinated by Frontex, non-EU nationals from several Member States are grouped together for a flight. Returnees are transported from several Member States to the Member State from which the flight is departing, where they embark on an aircraft and travel together to the destination airport in the third country. Frontex acts as an intermediary, coordinating with the various national authorities that want to participate in a joint return flight. However, Frontex does not have any background information about the individual cases of the returnees. Personal data processed by the agency is strictly limited to those personal data that are required for the purpose of the joint return operation, and it is deleted no later than ten days after the end of the operation. The returnees disembark in the destination country, and the organisers and escorts return on the same chartered aircraft. While Frontex is bound by human rights instruments there seem to be some confusion on whether matters that pertain to refugee protection and respecting non-refoulement are primarily the responsibility of state or is Frontex also obliged to monitor the respect of this principle when migrant are handed over to the authorities upon return?

Frontex is bound by the human rights obligations but at the same time Frontex acts as coordinator and as an intermediary using the discourse of regulating, best practices, training, co-ordinating and management.¹⁸

For this reason it is important that there is a clear division of responsibilities between Member States and Frontex, ensuring that Frontex has full legal responsibility and that Frontex is also legally accountable for acts committed

during return flights. It should be clear, for example, when Frontex (or representative of the Member State) has the obligation to terminate the return flight in case of violations of human rights or international protection related obligations.¹⁹

4. Evolving Standards on Return Flights:

Return flights from Europe have given rise to criticism from human rights organisations. Some organisations have raised the concern that return flights can, in practice, include returnees who may face ill-treatment in their country of origin upon return.²⁰

The return procedure as such has also been criticized due to the unfortunate cases of deaths that have taken place during return flights. In recent years there have been several cases of detainees dying prior to their forced deportation (such as a Nigerian detainee in March 2010 at Zurich airport) or during the deportation itself (such as Jimmy Mubenga, who died on a deportation flight from the UK in December 2010).²¹

More recently, in April 2015, an Iraqi man died in Sweden following a deportation attempt. This was the seventeenth deportee to die in Europe since 1991.²²

These incidents have highlighted the risks that can be involved in return flights, as well as the importance of developing standards to protect the rights and wellbeing of returnees.²³

In Europe, the CPT and some NPM-s has taken the leading role in developing standards for return flights. The CPT has, for example, devoted substantial sections in its General Reports to the deportation of foreigners by air.²⁴

Furthermore, the Committee has so far participated in many return flight missions. The reports on these missions have been published, at the request of the respective governments, and include relevant recommendations and standards to improve the human rights compliance of this type of flight.²⁵

The CPT has highlighted the importance of allowing immigration detainees to undergo a medical examination before the decision to deport them is implemented. In the same way, if a detainee is brought back from the return flight to the sending country, he or she should undergo a medical examination as soon as he or she is returned to the detention facility.²⁶

These procedures can also protect escort staff on board from unfounded allegations from uncooperative migrants who are unwilling to return to their destination country. Furthermore, the CPT has developed standards for procedures involving forcible departure with an escort, and for the extent of means of restraint used by escort staff during return flights.²⁷

The Committee has underlined that the force and the means of restraint used should be no more than is reasonably necessary.²⁷

In other words; the principles of lawfulness, proportionality and appropriateness should always be taken into consideration during return 23 As regards the different phases of return, the Parliamentary Assembly of the Council

of Europe has, for example, noted that the transit phase is the most critical phase of the removal. It is often during transit that the greatest risk of ill-treatment occurs, because of the use of coercive measures that have, in some cases, resulted in death.

According to the CPT, medication during a return flight to ensure that a deportation proceeds without difficulty should not be given. Administration of medication to persons subject to a deportation order should always be carried out on the basis of a medical decision taken in respect of each particular case and with the consent of the person concerned. Because of the clear risks to a person's health and safety caused by escorted and forced deportations, it is necessary that a medical screening should be carried out prior to the deportation by a qualified professional. If restraints have to be used they should be removed during the flight. If restraints exceptionally have to be left in place, they should be covered so as to conceal them from other passengers. It must be possible to remove the restraints immediately if there is an emergency.

5. Independent Monitoring of Return Flights:

The importance of establishing an internal and external monitoring system for return flights has also already been emphasised in the General Reports of the CPT. The value of external monitoring during return operations has also been acknowledged in EU law. The Return Directive states, first of all, that 'clear, transparent and fair rules need to be fixed to provide an effective return policy as a necessary element of a well-managed migration policy'.³²

Furthermore, Article 8 paragraph 6 of the Directive states that ‘Member States shall provide for an effective forced return monitoring system’.³³

Article 8 paragraph 4 of the Directive stipulates that removal may be enforced, but that it must be carried out in accordance with ‘fundamental rights and with due respect for the dignity’ and integrity of the returnee.

The forced return monitoring should be independent, and the monitors should have the professional backgrounds and capabilities (related, for example, to human rights or medical care) that are required. Furthermore, comprehensive return flight monitoring should encompass all phases of return: the pre-return phase, the return phase and the post-return phase (in other words the arrival and reception in the destination country). To be effective, monitors must have access to all relevant and up-to-date information before and during return flight. This includes operational and medical information.

The Association for the Prevention of Torture (the APT) has also underlined the need for the independent monitoring bodies to oversee the entire return process, from the host State to the destination State of the detainee, to facilitate a greater level of transparency and accountability with regard to the conditions for, and treatment of, detainees. This would include monitoring the successive stages of the process, such as the places in which people are held pending deportation, the transfer process (including pick-up and transfer for removal), custody at the airport and boarding the aircraft. When relevant, monitors will conduct interviews with detainees and others (including medical staff and escort

teams) in private. The APT has noted that the monitoring team should include health professionals as well as interpreters, to make it possible to carry out private interviews with the persons being deported.³⁴

As will be discussed further, more new tools should, however, be created to monitor the least developed phase of return monitoring, namely the post-return phase.

It is noteworthy in this context as well that the process of forced deportation falls within the scope of the Optional Protocol to the United Nations Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (OPCAT).³⁵

During return flights, migrants are deprived of their liberty within the meaning of the OPCAT. More specifically, Article 4 of the OPCAT provides the authorisation for monitoring visits, and states that national preventive mechanisms and the Subcommittee for the Prevention of Torture (SPT) have the mandate to monitor forced deportations by land, sea and air.

For this reason, many National Preventive Mechanisms (NPMs) in Europe are involved in monitoring return flights.³⁶

In Denmark, for example, the Parliamentary Ombudsman has, since 1 April 2011, been responsible for monitoring the return of illegally staying refugees to third countries. In Belgium, monitoring is carried out by the Immigration Office of the Home Affairs Federal Public Service, in co-operation with the police and the social inspectorate.

In Finland, the new Non-Discrimination Ombudsman has been tasked with the duty of monitoring return flights. In Albania since 2012 the Albanian NPM monitors all joint return flight of Albanian citizens organized by Frontext. In the last year there are 3 of such per month.

The study of the national Ombudsman of Netherlands recommended that return flight monitoring must include not only the return but also the preparations for the return flight. Monitors should also be involved in the investigation of possible incidents during the flight. As regards monitoring of Frontex flights, the National Ombudsman's report noted that even though Frontex has produced Code of Conduct, Member States still have different standards when it comes to return flights. For this reason, the definition of 'proportional force' should be harmonised at the European level, together with agreements on monitoring and supervision. An effective and accessible complaints procedure is another essential safeguard against ill-treatment. In addition, returnees must be actively informed about their right to submit complaint, and relevant information should be made available before and during return flight.³⁷

In the United Kingdom, Her Majesty's Chief Inspector of Prisons (hereinafter the Chief Inspector) carries out return flight monitoring with the help of the so-called 'Overseas Escort Expectations'.³⁸

These standards provide, in my view, useful guidelines for return operations. Their main headlines talk about 'Safety', 'Respect' and 'Preparation for Integration'. Under the 'Safety' section, for example, the expectation is that

‘detainees are adequately prepared for the removal. They are treated with respect and sensitivity at the initiation of the journey, and staff understands individual needs and risks’.

Other expectations include that the detainees are treated with humanity and respect and that escort staff interact positively with them, that an effective complaints system is in place and that detainees’ health needs are met. It is also important that detainees who need to take medication during the escort are in practice able to do so. An effective complaints system is in place if detainees are able to submit complaints, including confidential written complaints, both during the escort and following arrival in the destination country.

The third expectation, ‘Preparation for Integration’, is that detainees are helped to prepare for their arrival and early days in the destination country and that their arrival is managed as smoothly and constructively as possible.

One indicator under this expectation notes that detainees should be given information about the destination country, including assistance if they are without means to support themselves or without family and friends in that country. Such information should also be given in advance of the removal, and detainees should be helped to contact sources of support and advice.

6. From Theory to Practice: Experiences and Reports from JRO Albanian experience:

7. Post-return Monitoring:

UP to now I have discussed some key standards in the field of return flights, as well as some experiences and observations during return operations.

It is important to note that abstract commitment to human rights and other fine-sounding concepts (like ‘dignified return’) does not guarantee the good and just treatment of migrants who are returned to their home countries.⁵⁰ It is true that international standards are of key importance during return flights, but it is also important to underline that the meaning of these standards is subject to interpretation and disagreement.

In practice, it is always necessary to look at policy considerations as well: what is reasonable and fair in a given concrete situation, what works in this or that context, and how many resources do we have available? But the paradox is, of course, that it is precisely this type of manoeuvring and contextual balancing that should be prevented by human rights standards.

The next step in the field of return flights should be the development of post-return monitoring. The issue of post-return monitoring has been largely neglected in the return monitoring context so far.⁵²

In my view, all who are involved in return flights and removal operation, States, international organisations, NGOs, the European Union, monitors, migrants, etc. – need to know more about what happens to the migrants in the post-return phase. Only once that information is available will it be possible to make a proper assessment of the human rights compliance of the relevant return

procedures – including respect for the fundamental principle of non-refoulement.⁵³

Collecting regional information on the post-return phase that is based on experience would also assist in developing programmes that can support the integration of migrants and, in this way, reduce the push factor to move to Europe. Moreover, it would generate an understanding about the return conditions in the countries of origin, as well as providing information relating to the safety and re-integration of returning migrants. Can return be ‘dignified’ if migrants are left to law enforcement authorities in airport halls without any follow up? The talk of dignified return, by governments as well as Frontex, sounds hollow if the intention with this type of high-sounding ideal is just to legitimize return flights.

As I see it, modern technology could be used more systematically for this type of data collection. The new opportunities that technology offers have not been exploited to increase the international protection of returning migrants.

One option in this area would be the use of so-called interactive maps (via telephone or the internet, for example). With the help of interactive maps, quantitative and qualitative experiential and behavioural information could be collected online through user friendly applications.⁵⁴

In addition, post return websites should be created to give victims of human rights violations platforms on which to complain. This type of information collection could be supplemented with other types. For example, in cases where the returnee is afraid to return to his home country, he or she should be

encouraged to contact some relevant institutions like National Preventive Mechanism (NPM), Ombudsman or National Human Rights Institution.⁵⁵

Post-return monitoring could improve the transparency, accountability and human rights implications of return operations. Even trying to develop the post-return tools discussed above would show that the return entities, are not only talking about human rights on paper but they are also interested in what happens to forcibly returned migrants upon their return, at the airports, police stations and during their way home. This type of information could help European countries and Frontex to strengthen the human rights compliancy of return operations. In the long run, systematic data collection would assist decision makers, judges and policy makers in evaluating those places to which people can be returned, those to which they should not be returned and the main challenges after return. Systematic data collection would help International and national institutions and legal entities to draft more successful return policies that are based on information and experience. As I see it, it is only then that we can start to call the return 'dignified'. Returning people to their home countries is a legal right of a State but it is also something else: it is a positive and symbolic action to reorganize our social environment. It is an effort to conform to the idea of a world of States. It is a way to strengthen the idea of borders by punishing transgressors and put a stop to human trafficking. NPM-s have a crucial role to play in this field and it is the core of their mandate to monitor and protect the rights of the persons deprived of their liberty as they are during the involuntary return procedures.

1 Some organisations claim that returnees can be tortured upon return, or that they disappear or face other serious consequences after their return to their home countries. See J. Pirjola, 'Does Finland return asylum seekers to face torture?', 2 *Oikeus* (2012) 257–264. In any case, returnees are often afraid about what will happen after their arrival; see HM Chief Inspector of Prisons, *Detainees under escort: Inspection of escort and removals to Jamaica on 24–25 March 2011*, p. 6 (on file with the author).

2 See Communication from the European Commission to the Council and the European Parliament on EU return policy, Brussels 28 March 2014, COM (2014) 199 final. Human rights compliance of joint expulsion flights is discussed, for example, in S. Peers (2011), *EU Justice and Home Affairs Law*, 3rd edn., Oxford: Oxford University Press, pp. 580, 582–583. On principle of Non-Refoulement, see G. Goodwin-Gill (2007) *The Refugee in International Law*, 3rd edn., Oxford: Oxford University Press.

3 'Detainees were regularly referred to by their 'manifest number' rather than by name', see <http://www.justiceinspectors.gov.uk/prisons/wp-content/uploads/sites/4/2014/03/afghanistan-escort-2012.pdf>.

4 In other words, when return flights are carried out, migrants should only be escorted to the plane following a fair and efficient process that guarantees that all the legal safeguards have been applied.

5 CPT (2003), *Deportations of foreign nationals by air*, Strasbourg: CPT, extract from the 13th CPT General Report. CPT Standards, CPT/Inf/E (2002) 1 – Rev. 2010.

6 For a good overview on refugee protection and migration control, see G. Noll and J. Vedsted-Hansen (1999), 'Non-Communitarians: Refugee and Asylum Policies', in: P. Alston (ed.), *The EU and Human Rights*, Oxford: Oxford University Press, pp. 359–410.

10 See S. Marks (2012), 'Human rights in disastrous times', in: J. Crawford and M. Koskeniemi (eds), *Cambridge Companion to International Law*, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 307–326, at p. 321.

11 See Council Decision of 29 April 2004 on the organisation of joint flights for removals from the territory of two or more Member States of third-country nationals who are subjects of individual removal orders, 2004/573/EC. *Official Journal of the European Union*, 6 August 2004, para. 2.1(c) *European Journal of Migration and Law* 17 (2015) 305–328

12 Michael Collyer has written that 'sponsoring the collection of data on the post-return outcomes of return policy would almost certainly highlight a range of issues around ill treatment of deportees that it is in the interests of European states to overlook': M. Collyer, 'Deportation and the micropolitics of exclusion: The rise of removals from the UK to Sri Lanka', 17 *Geopolitics* (2012) 276–292.

13 As an example, on 24 September 2015 in Vienna the Asylum and Migration Working Group, consisting of National Human Rights Institutions from across the whole of Europe, discussed the post-return situation of returned migrants and the chance 'to employ new technologies in mapping the post return situation' (official report of the working-group meeting, on file with the author). *Flights of Shame or Dignified Return?* 311 *European Journal of Migration and Law* 17 (2015) 305–328 of joint return flights was decided in April 2004.¹⁴ The purpose of the decision was to 'coordinate joint removals by air, from two or more Member States, of third country nationals who are subjects of individual removal orders'. The Hague Programme, adopted in 2004, recommended that an effective removal and repatriation policy, based on common standards and respect for human rights and dignity, should be developed.

14 Council Decision of 29 April 2004, *supra* note 11.

15 For more information on Frontex return flights, see <http://frontex.europa.eu/operations/return/>. *European Journal of Migration and Law* 17 (2015) 305–328

16 See also 'Frontex: the need to improve its human rights role and capabilities'. Contribution by the Committee on Migration, Refugees and Displaced Persons to the public consultation in the context of the European Ombudsman's own-initiative inquiry on Frontex. *Parliamentary Assembly* 2012, As./Mig 2012 28 Rev.

17 Council Decision of 29 April 2004, *supra* note 11.

18 A. Neal, 'Securitization and Risk at the EU Border: The Origins of FRONTEX', 47 *Journal of Common Market Studies* (2009) 333–356. Flights of Shame or Dignified Return? 313 *European Journal of Migration and Law* 17 (2015) 305–328 See A.-M. Virolainen (2013), Monitoring the return of irregular migrants and failed asylum seekers by land, sea and air, Parliamentary Assembly, Committee on Migration, Refugees and Displaced Persons, document 13351, 7 November 2013.

19 On Frontex and human rights, see S. Keller, S.U. Lunczek, B. Lochbihler and H. Flautre (2011), Frontex Agency: Which Guarantees for Human Rights, a study conducted by Migregroup (<http://www.migreup.org>) on the European External Borders Agency in view of the revision of its mandate. See also A. Baldaccini (2010), 'Extraterritorial Border Controls in the EU: The Role of Frontex in Operations at Sea', in B. Ryan and V. Mitsilegas (eds), *Extraterritorial Immigration Control. Legal Challenges*, Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, pp. 229–255. Baldaccini notes that 'There are also questions as to the extent to which Frontex, as an Agency of the EU, is itself responsible for ensuring that operations are respectful of human rights', at p. 230. 20 For a discussion, see, for example, 'Stop deportations. Don't deport Tamils to torture', available online at <https://stopdeportations.wordpress.com>.

21 *The Guardian* (2011), available online at <http://www.guardian.co.uk/uk/jimmy-mubenga>.

22 Seventeen men and women are known to have died during deportation attempts from Europe since 1991. Deaths have occurred in France (4), Switzerland (3), Germany (2), the UK (2), Hungary (1), Austria (1), Belgium (1), The Netherlands (1) and Spain (1), but the death mentioned in the text is the first recorded deportation death that has taken place in Sweden. No escorting officer has ever served a prison sentence following the death of a deportee, although the escorts of Joy Gardner, Jimmy Mubenga, Marcus Omofuma, Khaled Abuzarifeh and Semira Adamu were brought to trial. See News from the Institute of Race Relations (9 April 2015). *European Journal of Migration and Law* 17 (2015) 305–328

24 13th General Report of the CPT, *supra* note 5.

25 The reports can be found at <http://www.cpt.coe.int/en/>.

26 13th General Report of the CPT, *supra* note 5, para. 39.

27 In addition to these procedures, the CPT has monitored detention prior to departure, the steps taken to prepare the detainee for return, the training and selection of escort staff, monitoring mechanisms and measures taken following abortive deportation attempts. In addition the CPT consults relevant documents, instructions and directives and examines restraint equipment used during deportation operations. CPT Standards, *supra* note 5, p. 66.

28 CPT Standards, *supra* note 5, p. 67. Flights of Shame or Dignified Return? 315 *European Journal of Migration and Law* 17 (2015) 305–328 flights. Whenever a returnee is immobilised, special attention should be paid to the risk of so-called 'positional asphyxia'.²⁹ The CPT has recommended an absolute ban on the use of means likely to obstruct the airways (nose and/or mouth) partially or wholly.³⁰ The CPT has also been concerned about the use of incapacitating or irritant gases to remove immigration detainees from their cells to transfer them to the aeroplane.³¹

29 In cases where resistance is encountered, escort staff can immobilise the detainee completely to the ground. Keeping a detainee in such a position, in particular with escort staff putting their weight on various parts of the body or forcing someone to bend forward in the plane, involves this type of risk.

30 For example: gagging the mouth with tape, putting a cushion or padded glove on the face, or pushing the face against the back of the seat in front.

31 CPT Standards, *supra* note 5, p. 69.

32 Preamble, paragraph 4 in Directive 2008/115/EC of the European Parliament and of the Council of 16 December 2008 on common standards and procedures in Member States for returning illegally staying third-country nationals.

33 Directive 2008/115/EC, *supra* note 32. *European Journal of Migration and Law* 17 (2015) 305–328

34 APT, National Preventive Mechanism: Monitoring the forced deportation flights of migrants, March 2012.

35 For an overview of the OPCAT requirements, see J. Pirjola, 'The Parliamentary Ombudsman of Finland as a National Preventive Mechanism under the Optional Protocol to the United Nations Convention against Torture and

Other Cruel Inhuman or Degrading Treatment or Punishment', 77 Nordic Journal of International Law (2008) 163–174. Flights of Shame or Dignified Return? 317 European Journal of Migration and Law 17 (2015) 305–328

36 As regards the activities of the Ombudsman in Europe in the field of return flights, see <http://www.ombudsman.europa.eu/fi/cases/correspondence.faces/fi/59184/html.bookmark>.

37 For more information, see Nationale Ombudsman (2015), Investigation of repatriation flights. Summary, conclusion and recommendation, Press release, 1 September 2015. A full report is available online at <http://www.nationaleombudsman.nl>.

38 See <http://www.migrantsrights.org.uk/files/news/12.03.19-HM-Inspectorate-of-Prisons-Overseas-escort-expectations.pdf>. European Journal of Migration and Law 17 (2015) 305–328 it has also been met in practice. The indicators include issues such as how the collection from the place of detention is carried out, whether there is a risk assessment, the treatment of vulnerable detainees and how the escorts deal with the property or money of the returnees.

52 See for example, L. Schuster and N. Majidi, 'What happened post-deportation? The experience of deported Afghans', 2 Migration Studies (2013) 221–240.

53 On this principle, see J. Pirjola, 'Shadows in paradise – Exploring non-refoulement as an open concept', 19 International Journal of Refugee Law (2007) 639–660.

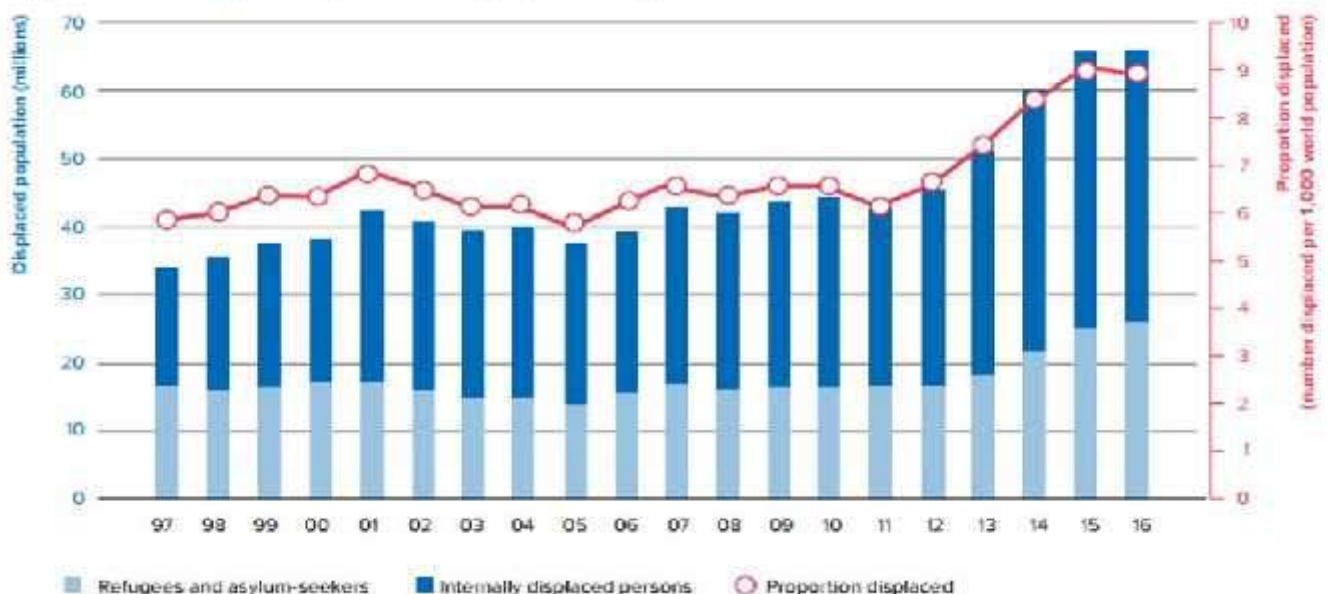
54 For example, in Finland a multidisciplinary research team of geographers, psychologists, international lawyers, ICT specialists and statisticians have been developing the so-called soft-GIS methodology since 2005. Maptionnaire has been mainly used in urban planning, in the study of environmental health issues and in research concerning ecosystem services and tourist monitoring in Finland, Japan, Australia, the USA, Mexico, Brazil, Germany and Portugal.

Module 5: « Cooperation between Ombudsmen, international organizations and NGO's: ways and means, best practices »

Speech of Mr. Masaki Miyoshi



Figure 1 | Trend of global displacement & proportion displaced | 1997-2016



Refugees with specific needs :

- Women and girls at risk;
- Children and adolescents at risk;
- Older people at risk;
- Survivors of violence and torture;
- Persons with health problems or disabilities;
- Persons without legal and/or physical protection.

(Heightened Risk Identification Tool User Guide, 2008, UNHCR).



UNHCR's Cooperation with Ombudsmen: Example of the Balkans:

- UNHCR-AMO project launched in September 2017 (18 months);

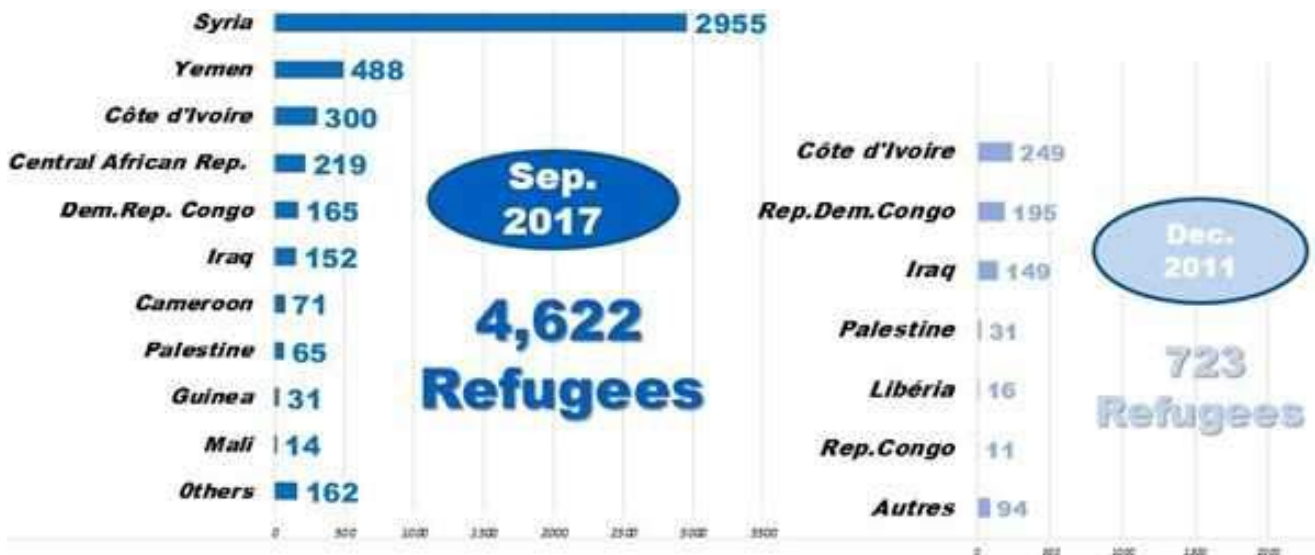
- Strengthening the coordination in the Balkan region for the protection of the rights of migrants and refugees;
- Project taking place in Albania, FYROM and Greece, participated by France and Spain;
- UNHCR provides financial support, technical expertise and information;



- Improvement in the handling of individual cases:
 - Visits at border crossing points, reception/detention centres etc.;
 - Case transfers between Ombudsmen institutions for cross-border situations;
 - Addressing specific needs (age, gender, health, sexual orientation, victims of torture, victims of trafficking etc.) together with civil society actors;
- Strengthening the capacity of Ombudsmen on the rights of people in need of international protection;
- Awareness raising activities for people in need of international protection:
 - Counter-xenophobia, hate speech and discrimination;

- Access to complaints procedures.

Refugees in Morocco:



UNHCR Morocco's Cooperation with CNDH:

- So far, no regular cooperation established between UNHCR and Ombudsmen in Morocco;
- UNHCR's implementation partnership with National Council on Human Rights (CNDH) for the protection of refugees and asylum seekers;
- CNDH's functions include protection through complaints mechanism, investigation, visits to detention centres, preventive mediation of human rights violations etc.;
- Partnership with CNDH started since 2007 mainly for the intervention of individual cases.

Partnership with CNDH enlarged in 2014 according to the launch of National Strategy on Immigration and Asylum (SNIA) in Morocco:

- Capacity development of National/Regional Council on Human Rights (CNDH/CRDH) on the protection of refugees;
- Joint advocacy for the establishment of a national legal framework on asylum;
- Joint training for governmental officials and civil society actors;
- Joint monitoring and interventions for various protection cases, including cases of arrest, detention and extradition, access to asylum in transit area of airports, regularisation of migrants, family reunification etc.



Mr. Masaki Miyoshi,

from the UNHCR Office in Morocco

التقرير التركيبي

أولاً: السياق:

استناداً لقرار أثينا الذي تم تبنيه خلال اللقاء الثالث لجمعية الأمبودسمان المتوسطيين في دجنبر 2009 ولمخطط عمل الجمعية في مجال التكوين، تم تنظيم هذه الدورة التكوينية بتعاون بين الجمعية ومؤسسة وسيط المملكة المغربية.

وهذه المناسبة، نستحضر مسار إحداث الجمعية التي تأسست بفضل مبادرة أطلقها وسيط المملكة (ديوان المظالم سابقاً) بتعاون مع الوسيط الفرنسي (حاليا المدافع عن الحقوق) والمدافع عن الشعب الإسباني والذي انعقد في أعقاب الاجتماع الأول للأمبودسمان والوسطاء في نونبر 2007 بالرباط وتوج بإحداث الشبكة المتوسطية للأمبودسمان حيث تم إصدار إعلان الرباط الذي يحدد أهم المبادئ التي تجمع ضفتي البحر المتوسط والإطار الأنسب للعمل المشترك، والتعاون بين هذه المؤسسات.

وتواصلت الجهود في مرحلة ثانية في دجنبر 2008 بمارسييا حيث تم تدارس قضايا متعددة مرتبطة بمؤسسات الوساطة في الفضاء المتوسطي، بغض النظر عن الحدود أو النزاعات المختلفة. وهكذا، استشعرنا الحاجة إلى إحداث آلية للتعاون والتنسيق بين مختلف مكونات الشبكة المتوسطية، تم تسميتها جمعية الأمبودسمان المتوسطيين ويوجد مقرها بمدينة طنجة المغربية.

وباحتضانها لمركز التكوين وتبادل الخبرات في مجال الوساطة، اختارت الدورة التكوينية الثامنة موضوع "أخلاقيات قوات الأمن وحقوق المهاجرين خلال مسار رحلتهم: دور مؤسسات الأمبودسمان" ونظمت على مدى يومين.

وشارك فيها حوالي 26 مشاركاً فيما قام 8 خبراء بتنشيط محاورها. وشاركت خلال أشغال هذه الدورة مؤسسات عضوة في الجمعية وعلى الخصوص، جورجيا ومقدونيا وكوسوفو وتركيا ومصر وسلوفينيا وتونس ومالطا والجزائر واليونان وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا والمغرب، بالإضافة إلى حضور مراقب من لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا.

كما تمت الاستعانة بخبرة منظمات أممية كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (مكتب المغرب) ومنظمات المجتمع المدني كمنظمة "كاديم" (التجمع من أجل محاربة العنصرية ومواكبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين).

ثانيا: الجلسة الافتتاحية:

وخلال الجلسة الافتتاحية، قدم النقيب عبد العزيز بنزاكور وسيط المملكة والرئيس الشرفي للجمعية كلمة أبرز فيها أهمية اختيار موضوع الدورة الحالية التي تعكس الاهتمام الذي توليه مؤسسات الأمبودسمان المتوسطة لقضايا الهجرة.

وأضاف أن الجمعية سبق لها وأن عقدت لقاءات حول الموضوع ونظمت خلال السنة الماضية دورة تكوينية بتعاون مع جمعيات الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين حول موضوع الأطفال المهاجرين.

وبخصوص الاستراتيجية المغربية في مجال الهجرة، أوضح السيد بنزاكور أن المغرب قد شرع، كخطوة أولى انطلقت سنة 2014، في تسوية الوضعية الإدارية لأزيد من 23000 مهاجر من بلدان افريقيا جنوب الصحراء وأطلق عملية ثانية للتسوية حيث بلغ عدد الطلبات المقدمة إلى غاية شتنبر 2017 أزيد من 23800.

وعقب ذلك، قامت منسقة الدورة السيدة فاطمة كريش رئيسة شعبة التواصل والتعاون والتكوين بمؤسسة وسيط المملكة بتقديم الخطوط العريضة للدورة التكوينية ومحاورها.

وقبل الشروع في مناقشة المحور الأول، سجلت السيدة كارولين مارتن ممثلة لجنة البندقية ان اللجنة منخرطة بشكل كبير في تعزيز المؤسسات الوطنية، لاسيما الأمبودسمان الذي يمثل جوهر الديمقراطية ويشكل أداة جيدة لتحليل أوضاع حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى أن مجلس أوربا يهتم بشكل كبير بقضايا حقوق الإنسان، لاسيما تلك ذات الصلة بقضايا المهاجرين.

ومن ناحية ثانية، تطرق الأستاذ محمد بنحيا مستشار لدى وسيط المملكة إلى الآليات الدولية المتعلقة بالشرعية الدولية وباحترام حقوق المهاجرين، والتي تخول لهم عددا من الحقوق، وبالأخص الحق

في الحماية القانونية وحرية التنقل والحق في العبور والمغادرة وفي طلب اللجوء متى كانت حياة الفرد معرضة للخطر في وطنه الأصلي. وتشمل هذه الآليات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص المهاجرين وأفراد أسرهم.

وبالنسبة للمنظمات الدولية المعنية بقضايا المهاجرين، أوضحت الخبرة أن هذه الهيئات تشمل منظمات مختلفة لاسيما الأمم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

ثالثا: سير أشغال الدورة:

ومباشرة عقب ذلك، قدمت السيدة وداد مقري من المدافع عن الحقوق الفرنسي المحور الأول للدورة والذي تطرق لموضوع "أخلاقيات الأمن وحماية حقوق الإنسان: تحديد دور مؤسسات الأمبودسمان"، حيث قدمت باختصار تعريفا لأخلاقيات الأمن وحاولت التركيز على العلاقة بين مؤسسات الأمبودسمان ومراقبة مدى ملاءمة تدخلات قوات الأمن للقواعد الأخلاقية بشكل يضمن حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

وفي نفس الصدد، تناولت حالات لتدخل المدافع عن الحقوق وكيف كان لهذه العمليات أثر على حماية حقوق المهاجرين من خلال مراقبة أخلاقيات الأمن.

وفيما يخص مواضيع الشكايات المعروضة أمام المدافع عن الحقوق وذات الصلة بالموضوع، أوضحت أن هذه الشكايات همت المواضيع التالية: العنف بنسبة 32,9 بالمائة، وعدم الملاءمة مع المساطر 14,6 بالمائة وعدم قبول الشكايات بـ 13 بالمائة وغياب النزاهة من خلال التحقيق أو التدخل بـ 8,8 بالمائة. وبخصوص الهيئات الأمنية التي وجهت بشأنها شكايات، أوضحت الخبرة أن قوات الشرطة تأتي في المرتبة الأولى بـ 54,9 بالمائة من مجموع الحالات، تليها إدارة السجون بـ 22,7 بالمائة فيما قوات الدرك تأتي ثالثة بـ 13,6 بالمائة.

كما تطرقت إلى تدخل المدافع عن الحقوق في علاقة بمعاناة المهاجرين، لاسيما من خلال استحضار بعض الاختلالات الأخلاقية التي سجلت ضد قوات الأمن الفرنسية خلال السنوات التي سبقت تفكيك

مخيم كالي أو كما يعرف ب"الأدغال" (وتجلت في الاستعمال المفرط للقوة واستعمال الغازات المسيلة للدموع... إلخ).

وبالنسبة للمحور الثاني المتعلق بـ "وسائل تأثير الأمبودسمان لحماية حقوق المهاجرين خلال إجراءات العودة، بما في ذلك رحلات العودة" أوضحت السيدة يوجينا ريلانو باستور من المدافع عن الشعب الإسباني أن الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بإسبانيا تحملت مهام مراقبة رحلات العودة منذ سنة 2009، وأصدرت توصيات بخصوص الترحيل والتنقل والتي تضمن توفير شروط ملائمة لترحيل المهاجرين خلال استعمال إجراءات الترحيل القسري.

وأضافت أن هذه الآلية تقوم بزيارات منتظمة إلى أماكن الاعتقال القسري والحرمان من الحرية والتي تخضع لسلطة هيئات إدارية مختلفة بإسبانيا.

وبخصوص عمليات التفتيش التي يتم القيام بها في مراكز المراقبة في النقاط الحدودية، أشارت الخبيرة إلى أنه تم إبداء ملاحظات وإصدار توصيات بخصوص عمليات الترحيل جوا التي تنظمها وكالة فرونطكس، ولاسيما ضرورة خضوع المهاجرين لفحص طبي قبل الصعود للطائرة (شروط توفر الأهلية الصحية) وضرورة حمل قوات الأمن لرقم تسلسلي يمكن من التعرف على هوياتهم، ضرورة توفير مترجمين ومحامين للمهاجرين، فضلا عن التسجيل بالفيديو لإجراءات الترحيل القسري (التكبير والدفع وغيره).

أما فيما يتعلق بالمحور الثالث الذي تناول موضوع "تدخلات الأمبودسمان لحماية حقوق المهاجرين خلال ولوجهم للمجال الترابي"، فقد تم تقديمه بشكل مشترك بين كل من الخبيرتين إلينا أدامولي وأنطونيا ديونيزي من المؤسسة الوطنية لضمان حقوق المعتقلين ومسلوبي الحرية بإيطاليا حيث تطرقتا إلى مجالات تدخل هذه الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في صلة بحماية ولوج المهاجرين للتراب الوطني.

وبالنسبة للإطار القانوني الذي ينظم هذه الآلية، أوضحت الخبيرتان أنها تخضع للاتفاقية الاختيارية لمناهضة التعذيب والمذكرة التوجيهية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بعمليات عودة المهاجرين عدد 115/2008 والقانون الإيطالي عدد 10/2014.

وبخصوص أنشطة الآلية، أشارت الخبرتان إلى أنها تشمل أنشطة كالقيام بزيارات منتظمة لأماكن الاعتقال، تقديم مقترحات وملاحظات بخصوص التشريعات القائمة أو بخصوص مشاريع القوانين، فضلاً عن تقديم توصيات إلى السلطات المختصة.

كما أشاروا إلى أن الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب تشكل عينا خارجية مستقلة وتتعاون مع الآليات الوطنية المماثلة ومؤسسات الأمبودسمان ومنظمات المجتمع المدني، وتضع، ضمن آفاقها المستقبلية، توسيع التنسيق، خلال عودة المهاجرين، مع بلدانهم الأصلية بهدف إرساء استراتيجية للمراقبة البعدية.

وفي نفس الإطار، أوضحت الخبرتان أن الآلية الوطنية بإيطاليا منخرطة في مراقبة مراكز "البؤر الساخنة" إلى جانب هيئات أخرى، لاسيما وكالات الاتحاد الأوروبي (فرونطكس)، المكتب الأوروبي لدعم اللجوء ومكتب الشرطة الأوروبية) فيما يتعلق بإجراءات تحديد الهوية وأخذ البصمات والصور وإعادة الإيواء أو العودة ومع الهيئات الدولية (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة) من أجل توفير المعلومات وتحديد المهاجرين في وضعية هشّة وكذا ضحايا الاتجار في البشر بالإضافة إلى الشرطة وباقي هيئات إنفاذ القانون وذلك في الجوانب المتعلقة بالنظام العام والأمن وتحديد الهوية والتسجيل وأخذ البصمات وعمليات العودة.

وتوفر هذه المراكز خدمات أساسية كالرعاية الصحية والمأكل والإيواء والحقائب الخاصة بالمهاجرين (Migrants Kit).

غير أنه، تضيف الخبرتان، تمت ملاحظة وجود بعض الاختلالات خلال الزيارات التي قامت بها مؤسساتهم إلى هذه المراكز كالقيام بإجراءات التحديد الأولي للهوية بشكل تعسفي مما كان له أثر على تمتيع المهاجرين بحق اللجوء. زيادة على ذلك، أشارتا إلى أن توفير المعلومات بخصوص مساطر اللجوء والإجراءات الخاصة بمراكز "البؤر الساخنة" وقانون الهجرة ليست كافية وملائمة.

وتناول المحور الرابع بالمناقشة والتحليل موضوع "التركيز على حقوق الفئات الهشة خلال إجراءات العودة بما في ذلك رحلات العودة" حيث استهل الخبر الفريد كوكوباشي من محامي الشعب الألباني مداخلته بتعريف بسيط لرحلات العودة جوا وتطرق لهذا المفهوم في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، أشار إلى أن مفهوم "العودة بكرامة" لا تضمن بالضرورة المعاملة الجيدة والعادلة للمهاجرين الذي يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

وبالموازاة مع ذلك، تطرق إلى المعايير الأساسية التي وضعتها المنظمات الدولية والهيئات الدولية للمراقبة كالمركز الأوروبي للوقاية من التعذيب وإجراءات كالمراقبة المستقلة وكيفية تطبيق هذه المعايير على أرض الواقع خلال رحلات العودة وخلال الترحيل إلى البلدان الأصلية بالنسبة للأشخاص الذين رفضت طلباتهم الخاصة باللجوء.

ومن ناحية أخرى، تطرق الخبير إلى عمليات المراقبة البعدية للعودة باعتباره إجراء يكفل تجميع المعطيات حول جودة وفعالية البرامج الرامية إلى تحفيز إدماج الأشخاص المرحلين في بلدانهم الأصلية، مع التركيز على أهمية التكنولوجيا الحديثة في الرفع من مدى استجابة عمليات العودة لمبادئ الشفافية والكرامة وحقوق الإنسان.

وبالنسبة للمحور الأخير المتعلق بـ "التعاون بين الأمبودسمان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية: السبل والآليات والممارسات الفضلى"، فقد تم تقديمه بشكل مشترك من طرف السيدة سارة سوجار من منظمة كاديم (التجمع المناهض للعنصرية ولمواكبة والدفاع عن الأجانب والمهاجرين"، والسيد مازاكي ميوشي من مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب.

وهكذا، قدمت الخبرة الأولى لمحة موجزة عن أنشطة وأهداف ومجال تدخل المنظمة. وسجلت في هذا الصدد أن المنظمة تنشط في مجال رصد مظاهر أو حالات التمييز ضد الأجانب الذين يعيشون بالمغرب وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بأوضاع المهاجرين.

وبخصوص هذه التدخلات، أوضحت المتدخلة أن "كاديم" تعمل على التنسيق مع المنظمات الدولية من أجل مراقبة مدى احترام حقوق الإنسان عند المعابر الحدودية، وتشخيص وضعية حقوق الإنسان وإعداد تقرير سنوي حول أوضاع المهاجرين، فضلا عن إجراء زيارات لمكان احتجاز المهاجرين بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء للتأكد من مدى احترام المساطر المعمول بها.

أما بالنسبة للسيد ميوشي، فقد قدم أرقام مهمة حول عدد الأشخاص المرحلين قسرا عبر العالم في العام 2017 والذي بلغ عددهم 65,6 مليون شخص، وبلغ حجم اللاجئين 22,5 مليون لاجئي، بينما سجل عدد الأشخاص الذين أعيد توطينهم 189 000 شخص في العام 2016.

وفيما يتعلق بالتعاون مع مؤسسات الأمبودسمان، أشار الخبير إلى أن المشروع الذي أطلقتته المفوضية بمنطقة البلقان في شهر شتنبر 2017 على مدى 18 شهرا، يرمي إلى تعزيز التنسيق بالمنطقة من أجل حماية حقوق المهاجرين واللاجئين.

وأضاف أن المشروع، الذي انطلق بألبانيا، مقدونيا واليونان بدعم من فرنسا وإسبانيا، يشمل أيضا توفير الدعم المادي والخبرة التقنية والمعلومات وكذا تطوير وسائل معالجة الحالات الفردية الخاصة بهذه الفئة.

كما تشمل أيضا إجراء زيارات إلى نقط العبور ومراكز الاستقبال والاحتجاز وتشجيع الإحالة المتبادلة للحالات الواردة بين مؤسسات الأمبودسمان خاصة بالنسبة للأوضاع المسجلة إبان عبور الحدود وتعزيز قدرات الأمبودسمان بخصوص حقوق الأشخاص الذين يحتاجون الحماية الدولية ومكافحة كراهية الأجانب وخطاب الكراهية والتمييز، فضلا عن ضمان الولوج لإجراءات تقديم الشكايات.

وبالنسبة للتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، سجل الخبير أن المفوضية انطلقت منذ سنة 2007 في تفعيل شراكة مع المجلس من أجل حماية اللاجئين ومهدف التدخل لمعالجة الحالات الفردية.

وأضاف أن مهام المجلس تشمل أيضا حماية المهاجرين من خلال توفير آلية لتقديم الشكايات والتحري وإجراء زيارات لمراكز الاحتجاز، فضلا عن تبني الوساطة الوقائية للحد من خروقات حقوق الإنسان.

رابعاً: التوصيات:

وفي أعقاب تقديم كل المحاور، طرح المشاركون عدداً من التوصيات ذات الصلة بموضوع الدورة التكوينية، ونكر منها على الخصوص:

- إعداد مدونة للسلوك تهم قضايا الهجرة وخاصة بمؤسسات الأمبودسمان؛
 - إشراك الأمبودسمان في عمليات تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين؛
 - إحداث آلية دولية متعلقة بالدفاع عن حقوق المهاجرين، وخلق تمثيلات وطنية لها على مستوى مؤسسات الأمبودسمان؛
 - إعداد دلائل بخصوص التعامل مع المهاجرين وقضاياهم؛
 - تفعيل إعلان تيرانا المتعلق بالهجرة؛
 - الحاجة للمزيد من التنسيق بين دول الأصل والعبور والوجهة بهدف التوصل إلى وضع أرضية قانونية موحدة تتجاوب مع تطلعات جميع الأفراد؛
 - احترام الكرامة الإنسانية خلال رحلات العودة وعمليات الترحيل.
- وبعد تقديم كلمة ختامية مختصرة، قام السيد بنزاكور بتسليم شهادات المشاركة على كل من الخبراء والمشاركين في الدورة وأعلن عن اختتام أشغالها.

The synthetic report

According to the Athens Resolution adopted during the Third Meeting of the Association of Mediterranean Ombudsmen (AOM) in December 2009, and to the Association's working plan in the field of training, this Eight AOM training session was organized in collaboration between the AOM and the Institution of the Mediator of the Kingdom of Morocco.

On this occasion, we bring up the process of creation of the Association which was first established owing to the initiative launched by the Mediator of the Kingdom (ex: Diwan Al Madhalim) in collaboration with the French Mediator (currently the Defender of the Rights) and the Defender of the People of Spain, in the aftermath of which the First Meeting for Ombudsmen and Mediators was organized in Rabat in November 2007, and crowned with the creation of a Mediterranean network for Ombudsmen, and the issuance of the Rabat Declaration which defines the main principles that gather the institutions of both sides of the Mediterranean and the most appropriate framework for common action, cooperation and collaboration among such institutions.

The efforts continued in a second stage in December 2008 in Marseilles where they examined several issues relating to mediation institutions in connection with the Mediterranean environment, irrespective of the borders or the different conflicts. Therefore, we realized the necessity to create a tool for cooperation, collaboration and coordination among all the components of the

Mediterranean network, which was called the Association of Mediterranean Ombudsmen, the headquarters of which is located in Tangiers, Morocco.

Hosted by the Center for Training and Exchange on Mediation in Rabat, this 8th training session chose as a theme **“The Deontology of Security Forces and the Rights of Migrants During Their Migratory Journey: the Role of Ombudsmen Institutions”**, and was held over two days.

Some 26 collaborators have participated and 08 experts have animated the works of the session. Institutions members of the association have took part in this training, namely Georgia, Macedonia, Kosovo, Turkey, Egypt, Slovenia, Tunisia, Malta, Algeria, Greece, Spain, Italy, France, and Morocco, in addition to an observer from the Venice Commission (Council of Europe).

The expertise of UN agencies, such as the UNHCR (Morocco), as well as NGO’s such as GADEM (Anti-racism, defense and accompaniment of foreigners and migrants) was also resorted to during the training.

During the opening session, Mr. Abdelaziz Benzakour, Mediator of the Kingdom of Morocco and Honorary President of the AOM delivered a keynote where he outlined the importance of the choice of the theme of the current session, which reflects the attention paid by the Mediterranean Ombudsmen institutions to the issue of migration.

He added that the Association has organized meetings on this theme and has organized during the last year a training session in cooperation with the

Association of the Francophone Ombudsmen and Mediators (AOMF) about the topic of migrant children.

Concerning the Moroccan migration strategy, Mr. Benzakour noted that Morocco has undertaken, as a first step which was launched in 2014, to regularize the administrative situations of more than 23000 of migrants coming from Sub-Saharan countries, and launched a second operation of regularization of the situation of undocumented migrants, and accordingly, the number of requests received until September 2017 amounted to 23800.

Later on, the Coordinator of the session Ms. Fatima Kerrich Head of Communication, Training and Cooperation Division at the Mediator of the Kingdom presented the outline of the training agenda.

Prior to the discussion of the first module, the representative of the Venice Commission Mrs. Caroline Martin highlighted that the Commission is extremely involved in strengthening national institutions, especially Ombudsmen which represent the heart of democracies and constitute a very good tool to analyse human rights situations. Moreover, she added that the council of Europe is fully involved in human rights issues, namely migration affairs.

At the other end of the scale, Mr. Mohammed Benyayha, Advisor to the Mediator of the Kingdom examined the international instruments related to the international legacy, and the respect of the migrants' rights, which guarantee them a number of rights, and chiefly the right to legal protection, freedom of movement, right to transit, departure and to seek asylum if one's life is put in

jeopardy. These instruments include the Universal Declaration for Human Rights, the International Covenant for Civil and Political Rights, and the International Convention on the Protection of all the Migrant Workers and Members of their Families.

As for the International organizations that are concerned with migration issues, the expert noted that these bodies include different organisations, especially the United Nations, the UNHCR, and the IOM.

Immediately after, the first module on « the Deontology of security and protection of human rights: definition and role of the Ombudsmen institutions » was introduced by Ms. Widad Makri, from the French Defender of Rights.

She briefly provided a definition of the Deontology of security and attempted to spot the correlation between the role of Ombudsmen institutions and monitoring of the compliance of the security forces with the ethical codes, so as to guarantee the observance and protection of human rights.

In the same way, she presented cases where the Defender of Rights intervened and how his action has contributed to the protection of migrants rights, through controlling deontology of security.

As for the main motives behind the complaints addressed to Defender in the field of security ethics, she explained that these motivations concerned themes such as: violence 32,9%; non compliance with procedures 14,6% ; refusal of complaint 13%; lack of impartiality during an investigation or intervention 8,8%.

Concerning the security bodies against whom the complaints were submitted, the Expert pointed out that the national police came in the first place with 54,9% of the total cases, followed by the the penitentiary administration with 22,7%, while 13,6% cases are against the national gendarmerie.

Similarly, she referred to the intervention of the French Defender with regard to the migrants' sufferings, especially through bringing up some of the ethical failings of the French security forces while dismantling Calais Camp or « jungle» (excessive use of force, use of tear/pepper gas...etc).

For the second module entitled « the means of influence of the Ombudsmen to protect migrants' rights during the return procedures, including return flights » Ms. Eugenia Relano Pastor from the Spanish People's Defender, has outlined that the Spanish National Preventive Mechanism has taken the mission of controlling the return flights since 2009, and has issued recommendations on repartition and transfers, which guarantees adequate conditions for deporting the migrants while using the coercive or restraint measures.

She added that the Spanish NPM carries out visits to those places of involuntary detention and deprivation of liberty that are fall under the authority of various Spanish Public Administrations.

As for the inspections undertaken in border control, she noted that they cover centres with police facilities in airports, sea ports, transports of Security Forces for the transfer of detainees, foreign national repatriation operations, as well as Frontex operations.

In the same way, the Expert pointed out that observations and recommendations have been submitted concerning the Frontex flight operations, namely the obligation of medical examination of the migrants prior to boarding (fit to fly condition), the obligation for security forces to bear an identification number, the necessity to provide interpreters and lawyers for the migrants, and the video recording of all restraint measures.

As for the third module, dealing with « interventions of the Ombudsmen for the protection of migrants rights in the access of the territory », it was co-presented by Ms. Elena Adamoli and Antonella Dionisi from the Italian Guarantor for Rights of Persons Deprived of Personal Liberty, where they tackled the areas of intervention of the Italian NPM on the protection of migrants accessing the national territory.

Concerning the legal framework regulating the Italian NPM, they first showed that the Italian NPM is governed by the UN OPCAT, the EU Return Directive 115/2008 and the Italian Law N 10/2014.

As for its activities, the experts noted that it includes carrying out activities such as paying regular visits to the detention centers, submitting proposals and observations concerning existing or draft legislation, and making recommendations to the relevant authorities.

They stated that the NPM represents an independent external eye, which cooperates with NPM's, Ombudsmen and NGO's, and sets, in its perspectives, to

broaden networking with returnees' countries of destination in view of developing post-return monitoring.

Similarly, the Italian Guarantor is actively engaged in the monitoring of « HotSpot centers» besides other bodies, namely EU Agencies (FRONTEX, EASO, EUROPOL) (support to identification, fingerprinting, photo-taking, relocation and returns), International Bodies (UNHCR, IOM) and NGO's, (information and identification of vulnerable migrants and victims of trafficking), in addition to the Police and other Law Enforcement Agencies (public order and security, identification, registration, fingerprinting and returns).

According to them, these Hotspots centers provide some services such as medical care, food, accommodation and Migrants kit.

However, noted the two experts, some failings were registered during the visits of the Guarantor to the migrants centers, such as the arbitrary undertaking of pre-identification procedure, which has a consequence the hindrance of migrants from accessing asylum. Moreover, they pointed out that the provision of information about asylum and hotspot procedures, and immigration law is not sufficient and adequate.

The fourth module dealt with « Focus on the rights of vulnerable groups during the return procedures, including return flights ». It was presented by Mr. Alfred Kokobashi, from the Albanian People's Advocate, who initiated his expose with a brief definition of return flights, and explored such concept in the light of international human rights standards.

On the other hand, he noted that the concept (like ‘dignified return’) does not necessarily guarantee the good and fair treatment of migrants who are returned to their home countries.

Similarly, he tackled the key standards developed by international organizations and the international monitoring bodies, like the European Center for Prevention of Torture (CPT) and measures such as ‘independent monitoring’, and how these standards have been applied in practice during return flights, and in deporting rejected asylum seekers to their home countries.

On another aspect, the expert discussed the ‘post-return monitoring’, as a measure that guarantee the collection of information about the quality and feasibility of the programs aiming at enhancing the integration of returnees in their home countries, while stressing the importance of modern technology in increasing the transparency, dignity and human rights compliance of return operations.

As for the last module, entitled « Cooperation between Ombudsmen, international organizations and NGO’s: ways and means, best practices » it was co-facilitated by Ms. Sara Soujar from GADEM Association and Mr. Masaki Miyoshi from the UNHCR Office in Morocco.

The First Expert gave an overview of the activities, objectives and sphere of intervention of the association.

In this regard, she stated that the Association is active in the domain of detection of discrimination against foreigners living in Morocco and the assessment of public policies relevant to the situation of migrants.

With regard to its interventions, the speaker explained that GADEM coordinates with international organisation to monitor the respect of human rights on borders, diagnostic of the situation of human rights, drafting of an annual report about the situation of migrants, paying visits to the place of detention in Mohammed V Airport in order to check whether the detention procedure has been observed or not.

As for Mr. Miyoshi, he revealed some key figures, namely the number of forcibly displaced persons worldwide in 2017 which amounted to 65,6 million people, the size of refugees 22,5 millions, and the number of people resettled in 2016 which reached 189 300 persons.

As far as the cooperation with Ombudsmen is concerned, the UNHCR Expert referred to the project launched in the Balkans Region in September 2017 over a period of 18 months, which aims at strengthening the coordination in the Region for the protection of the rights of migrants and refugees.

The project, which takes place in Albania, FYROM and Greece, and supported by France and Spain, involves the provision of financial support, technical expertise and information, as well as the improvement in the handling of individual cases.

It also includes paying visits to border crossing points, reception/detention centres, enhancing case transfers between Ombudsmen institutions for cross-border situations, and strengthening the capacity of Ombudsmen on the rights of people in need of international protection, countering xenophobia, hate speech and discrimination, as well as providing access to complaints procedures.

Concerning cooperation with the Moroccan National Human Rights Council (CNDH), the Expert noted that UNHCR's started in 2007 the implementation of partnership with the CNDH for the protection of refugees and asylum seekers and intervention to address individual cases.

He added that the CNDH's functions include protection to migrants through providing them with a complaints mechanism, investigation, visits to detention centres, as well as preventive mediation of human rights violations etc.

Towards the end of the session, the participants issued a number of recommendations relevant to the theme of the training, namely:

- Drafting of a Code of Conduct for Ombudsmen institutions concerning migration issues;
- Implication of Ombudsmen in operations of regularization of the migrants legal status;
- Creation of an international mechanism concerned with the defense of migrants rights, and establishing domestic representations at the level of national Ombudsmen institutions;
- Drafting guides for treatment of migrants;

- Implementation of Tirana Declaration on Migration;
- Need for further coordination between, source, transit and destination countries in order to come up with a unified legal platform which meets the expectations of all parties;
- Respect for human dignity upon return flights and expulsion operations.

After delivering a brief closing speech, Mr. Benzakour handed out certificates to both experts and participants and declared the session closed.

استمارة تقييم الدورة

The questionnaire for the evaluation of the training

تم إعداد هذه الاستمارة من طرف مركز التكوين، وستساعدنا على معرفة حاجيات مساعدتي الأمبودسمان أعضاء الجمعية بشكل أفضل وتحسين تنظيم الدورات المقبلة. وسيتم تقديم ملخص لأجوبتكم خلال الجلسة الختامية للدورة، لذا يرجى منكم إرجاع هذه الاستمارة إلى أحد أعضاء اللجنة التنظيمية قبل العاشرة والنصف صباحاً.

This questionnaire was elaborated by the Training Center; it will help us know better the needs of the collaborators of ombudsmen members of the AOM and improve the organisation of the next sessions.

A synthesis of your answers will be presented during the closing session, please give this questionnaire back to a member of the organizing team before 10:30.

Check the correspondent cell according to your choice:

ضع علامة في الخانة الموافقة لاختيارك:

Subject	ضعيف Insufficient	Sufficient	Excellent
اختيار موضوع الدورة Choice of the session theme			
Content of the training modules			
مدة التكوين Duration of the training			
Skills of experts			

الدعائم البيداغوجية Data and Visual aids			
الظروف والتنظيم Conditions and organization			
سير الأشغال والتنسيق Session running and coordination			

Strong points of this training:

:

.....

.....

.....

.....

.....

Weak points:

:

.....

.....

.....

.....

.....

Propositions and suggestions of topics for next sessions:

:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Other comments:

ملاحظات إضافية:

.....

.....

التقرير التقييمي

جرت العادة على توزيع استمارة تقييمية معدة من طرف مركز التكوين في إطار المقاربة التشاركية التي يعتمدها المنظمون، وذلك من أجل إتاحة الفرصة للمشاركين لإبداء رأيهم بخصوص سير أشغال الدورات، وكذا تحسين استراتيجية المركز كلما دعت الضرورة ذلك حتى تستجيب الدورات المقبلة لانتظارات المؤسسات العضوة، وقد تبين من خلال جرد هذه الاستمارات ما يلي:

	ضعيف		
اختيار موضوع الدورة			100%
		5%	95%
مدة التكوين		50%	50%
		10%	90%
الدعائم البيداغوجية		40%	60%
الظروف والتنظيم		20%	80%
سير الأشغال والتنسيق		15%	85%

تبين من خلال الجدول أعلاه أن المشاركين أشادوا باختيار موضوع الدورة الذي اعتبروه وبالإجماع ذو طابع راهني وملح؛ إلى جانب اشادات أغلبيتهم بمضمون المحاور المتناولة في الدور وجودة الخبراء وظروف التنظيم وسير الأشغال والتنسيق في حين اعتبر نصف المشاركون أن مدة التكوين كانت غير كافية.

وبشأن نقط قوة وضعف الدورة فقد تم استنتاج ما يلي:

نقط القوة:

- تناول التحديات المتعلقة بظاهرة الهجرة وفق منظور مختلف؛
- تبادل التجارب والممارسات الفضلى مع توفير واستحضار تجارب ميدانية؛
- غزارة المعلومات والإمام بجميع جوانب الموضوع؛
- تبني المقاربة التشاركية وخلق دينامية متميزة بين المشاركين؛

■ جرد واقع الحال والتداول بشأن التحديات والرهانات ذات الصلة بأشغال الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب؛

■ والشعور بجسامة المسؤولية في معالجة الموضوع التي تقاسمها جميع المستفيدين.

نقط الضعف:

- عدم توزيع المداخلات على المشاركين قبل العروض؛
- عدم توفير أشرطة فيديو لتمكين المشاركين من التعرف على أوضاع أماكن الاستقبال والاحتجاز؛
- إغفال الأسباب المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الهجرة (الحروب والمجاعة)؛
- عدم توفير شاشة عرض أكبر حجماً؛
- عدم وجود ممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبشأن موضوع الدورة التاسعة التي ستعقد السنة المقبلة، اقترح المشاركون موضوع:

- الحق في الحصول على المعلومة؛
- توحيد مقارنة الأمبودسمان على المستوى الدولي بشأن حماية حقوق المهاجرين؛
- كيفية التنسيق بين الأمبودسمانات للنهوض بالحقوق الفتوية؛
- تفعيل التوصيات الصادرة عن مؤسسات الأمبودسمان وتعميمها على الفاعلين المعنيين بموضوع الهجرة؛
- تدوين خلاصات الدورة وتقاسمها مع أعضاء الجمعية والحكومات والعاملين في المجال؛
- دور الوسطاء المتوسطين في دعم وتفعيل سياسات حسن الجوار؛
- البرلمان والوسطاء دعامة أساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية؛
- دور الوسطاء في تفعيل التوصية الأهمية لسنة 2010 الخاصة باعتبارهم فاعلين رئيسيين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان؛
- دور الأمبودسمان في المرافعة من أجل تعديل التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان؛
- الحماية القانونية والقضائية لأعضاء مؤسسات الأمبودسمان.

توصيات:

- مدونة سلوك توحد الأخلاقيات بشأن التعاطي مع ظاهرة الهجرة؛
- تفعيل إعلان تيرانا؛
- تقديم مقترحات من طرف الأمبودسمانات لتجاوز عدم التوافق بين القوانين؛
- تنسيق التدخل والرؤى بين البلدان المصدرة للهجرة والمستقبلة لها ودول العبور من أجل وضع أرضية قانونية موحدة تستجيب للانتظارات؛
- إنجاز معجم لمصطلحات الوساطة التي ستستعمل من طرف جميع الدول العضوة في الجمعية؛
- تثمين أو تعديل الاتفاقيات ذات الصلة بالهجرة وفق أخلاقيات يتم التعارف عليها من طرف البلدان المعنية؛
- المطالبة بإشراك الأمبودسمان في عمليات تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين؛
- إحداث دلائل خاصة بالمهاجرين؛
- إحداث لجن أو أقسام خاصة بقضايا الهجرة لدى المؤسسات التي لا تتوفر عليها بعد.

الكلمة الختامية



الأستاذ النقيب عبد العزيز بنزاكور،

وسيط المملكة

حضرات السيدات والسادة،

يسرني أن أحضر معكم الجلسة الختامية لهذه الدورة، على عادة ألفتها، لأجدد اللقاء بممثلين عن مؤسسات الوساطة والأمبودسمان بحوض البحر الأبيض المتوسط التي أكن لها كل المودة والتقدير، ولأهنتكم كذلك على الجدية التي طبعت أشغالكم، والتي وكما بلغني كانت في غاية الأهمية، سواء من حيث مضامين المداخلات التي قدمها الخبراء الأجلاء مشكورين، أو من حيث ما تفضلتم به من عرض للخبرات والتجارب والممارسات الجيدة لمؤسساتكم، إذ تتقاسمون بشأنها المعلومة، وذلك طيلة اليومين التي استغرقتها الدورة.

لقد تمكنتم من الاطلاع على ما تقوم به وما ينبغي أن تقوم به مختلف مؤسساتكم من مجهودات من أجل حماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين، كما ناقشتم مختلف القضايا المرتبطة بإشكالية الهجرة في بعدها الأمني والإنساني، مبرزين في هذا الصدد، الدور الحاسم لمؤسساتنا والانتظارات المأمولة من تدخلاتها، مبرزين في تفاعلهم مع الظاهرة ألا محيد عن طبع كل توجه أمني بالحميد من الأخلاقيات التي تضمن البعد الإنساني للتعامل مع ظاهرة، أو بالأحرى، مع أوضاع تستحق كل الاهتمام.

وكما تدركون جميعاً، فإن مؤسساتنا مطالبة، أكثر من أي وقت مضى، وفي إطار المهام الموكولة إليها، ببسط رقابتها التوجيهية على الخطط التي تقوم بها الدول في هذا المجال، وعليها أن تشكل ملاذاً للحماية من أي انتهاك لحقوق الإنسان من طرف الإدارات العمومية، كما عليها أن تكون جهة تقويم للسياسات الخاصة بالمهاجرين وتقييمها، ومركز يقظة للدفع إلى انتهاج خيارات وقائية وحمائية، وسياسة إدماجية تحفظ الكرامة، وتحافظ على الهوية، وحث واضعي الاستراتيجيات الخاصة بهذه الفئة للأخذ بعين الاعتبار البعد الإنساني والحقوق في مختلف التدابير.

إن مؤسساتنا لها موعد مع التاريخ، وعليها أن تضيف لبنات إلى التراكم الذي تحقق في مجال الدفاع عن الحقوق والبحث عن حكمة جيدة.

ومن الأكيد أنكم ربطتم علاقات وحدتم اللقاء، وأنكم ستجعلون منها أداة أخرى لتوسيع مجالات التعاون واستثمارها في تحقيق المزيد من النجاحات.

وختاماً، أنتهز هذه الفرصة لأعبر لكم عن سعادتي لما أفرزته هذه الدورة من أفكار واقتراحات تقتضي تبناها وتقاسمها مع زملائكم وزميلاتكم بالمؤسسات التي تشتغلون فيها حتى تعم الفائدة، ويتأتى للجميع الوقوف على ما يروج بهذا المركز من أفكار وتجارب رائدة يحتذى بها.

وأرجو أن تبلغوا أذكى تحياتي، وموصول تقديري إلى زملائي الوسطاء والأمبودسمانات.

وأتمنى لكم التوفيق والنجاح في مسارك المهني، كما أتمنى لكم عودة محمودة إلى بلدانكم.

Participants' List

Coordinator :

Name	Country and institution	Function	Contacts(phone, fax, email)
Ms. Fatima Kerrich	Mediator's Institution of the Kingdom of Morocco	Head of the Department of Communication, Cooperation and Training	fkerrich@hotmail.com

Participants :

Name of the participant	Country and institution	Function	Contacts (phone, fax, email)
M. Meri KOCHLAMAZASHVILI	Office of the Public Defender of GEORGIA	Chief Adviser to the Public Defender (Ombudsman) of Georgia on Human Rights Issues of Internally Displaced Persons	+995 577 799995 mkochlamazashvili.coe@ombudsman.ge
Mr. Aleksandar TRENKOSKI	Ombudsman Institution of the Republic of MACEDONIA	Legal Officer	+389 70 44 00 43 +389 2 3129 359 atrenkoski@ombudsman.mk
Ms. Hasime TERZIQI	Ombudsperson Institution of KOSOVO	Adviser- Doctor in the Department of National Preventive Mechanism for Torture Prevention	Chief of Cabinet: artaibrahimi@ombudspersonkosovo.org +377(0)44 41 00 42
Mr. İbrahim Yücel APİŞ	TURKISH Ombudsman Institution	expert	0090 506 689 8328 ibrahim.apis@ombudsman.gov.tr
Ms. Nermeen AHMED SALEH EMAM	EGYPT		gigisharnouby@yahoo.com
M. Miha HORVAT	The human rights Ombudsman of the Republic of Slovenia	DEPUTY OMBUDSMAN	+386(1)4750050

M. Nebil GORGI	TUNISIA– mediator/ ombudsman	Directeur Général, chargé de mission au sein de Médiateur Administratif Tunisien.	00216 98700720 nebil.gorgi@gmail.com
Ben khelifa mecheri	national council of human rights of algéria		T:(+213)21239150 F (+213) 21239037 f.djayette@yahoo.fr
M. Jurgen CASSAR	Office of the Parliamentary Ombudsman- MALTA	Communications & Research Officer	+356 2248 3218 +356 9944 6214 jurgencassar@ombudsman.org.mt
Mrs. LIADI MARIA	Ombudsman GREECE	Senior Investigator	liadi@synigoros.gr
Mrs. Camille DENIS	GADEM Association		
M. A. EL HANI	Local Delegation of the Mediator's Institution of the Kingdom of Morocco TANGER-TEOUAN	The delegate	
M. Mohammed GHAMRI	Local Delegation of the Mediator's Institution of the Kingdom of Morocco LAAYOUNE	The delegate	
M.Abdelhadi ATTOBI	Mediator's Institution of the Kingdom of Morocco Rabat	Head of legal studies, analyses and follow up dept	
M Sebar Mohamed		Research officer	0664435852 simosebar@gmail.com
M Yassine El HAMJI		Research officer	0672594048 Chardonneret573@gmail.com
M Kji Rachid	Local Delegation of the Mediator's Institution of the Kingdom of Morocco Casablanca-Settat		

Observers :

Name	Country and institution	Function	Contacts(phone, fax, email)
Ms. Caroline MARTIN	Venice commission- Council of europe	Legal Officer	00 33 3 88 41 38 23 00 33 3 88 41 37 38

Organiser :

Name	Country and institution	Function	Contacts(phone, fax, email)
Mrs. Houda AIT ZIDANE	Institution of the Mediator of the Kingdom of Morocco	Head of the Unit for the Promotion of Communication, Translation, Training and Publishing	+212 6 61 63 91 37 houdaaitzidane@gmail.com
Ms. Charlotte CLAVREUL	Defender of Rights FRANCE	Adviser of International and European Affairs	+ 33 1 53 29 23 36 + 33 6 70 19 07 29 Charlotte.clavreul@defenseurdesdroits.fr
Ms. Houda AIT ZIDANE	Mediator's Institution of the Kingdom of Morocco Rabat	Head of the Unit for the Promotion of Communication, Translation, Training and Publishing	+212 6 61 63 91 37 houdaaitzidane@gmail.com
Ms. Imane Boujenoui			
Mr. Achraf Fikri			
Ms. Imane Mefrah			
Ms. Kawtar Mekkaoui			

Experts :

Name	Country and institution	Function	Contacts (phone, fax, email)
M Mohamed BENYEHYA "Legal introduction on migrants in international law"			
Mrs Widade MAKRI M1	Defender of rights FRANCE	Legal officer, Unit of deontology of security, French Defender of Rights	+33 1 53 29 22 06 Widade.makri@defenseurdesdroits.fr
Mrs Eugenia RELAÑO PASTOR M2	People's Defender SPAIN	Technical Expert	Eugenia.relano@defensordelpueblo.es erelanop@gmail.com phone : +34 91 7164003
Mrs. Elena ADAMOLI M3	National Guarantor for the Rights of People Detained or Deprived of Liberty (National Preventive Mechanism) ITALY	Italian Garantuor for the rights of persons detained or deprived of personal liberty	+39 87917418 elena.adamoli@garantenpl.it
Mrs Antonella DIONISI M3	National Guarantor for the Rights of People Detained or Deprived of Liberty (National Preventive Mechanism) ITALY	Italian Garantuor for the rights of persons detained or deprived of personal liberty	+39 87917418 antonella.dionisi@garantenpl.it
Mr. Alfred KOCOBASHI M4	People's Advocate ALBANIA	Head of OPCAT Mechanism	mgjika@avokatipopullit.gov.al akocobashi@avokatipopullit.gov.al
Mrs. Sara SOUJAR M5	GADEM NGO	Program Officer Rights of Foreigners and Advocacy, Antiracist Group for Accompanying and Defense of Foreigners and Migrants (GADEM)	
M. Masaki MIYOSHI M5	UNHCR	UNHCR Representative in Morocco	

ملحق 1: التعايش مع المهاجرين في جهة العيون الساقية الحمراء بين ترسيخ الأمن وإعمال الحقوق

مقدمة:

عرفت الأقاليم الجنوبية للمملكة، باعتبارها بوابة المغرب على إفريقيا، ظاهرة الهجرة والتهجير منذ القدم لأسباب مختلفة منها ما هو مرتبط بالطبيعية والتغيرات المناخية كالجفاف أو الزلازل، ومنها ما هو مرتبط بالحروب التي دفعت إلى هجرات جماعية ومنها ما هو مرتبط بالعوامل الاقتصادية كالبحث عن العمل والتجارة.

وعلى خلفية هذه العوامل، وفي ضوءها، يجب النظر إلى قضية الهجرة خصوصاً هجرة الأفارقة إلى المغرب على أنها قضية محورية في علاقاته مع البلدان المصدرة للمهاجرين من جهة وفي علاقاته مع بلدان الاستقبال خاصة دول القارة الأوروبية من جهة أخرى لأنها تؤثر بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتها المحلية، وفي ذات الوقت لها تأثير مباشر على أوضاع وحقوق العمالة في مجتمعات دول العبور والاستقبال.

وقد ظهرت الموجة الأولى للمهاجرين الأفارقة إلى الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية باعتبارها منطقة عبور إلى جزر الكناري منذ سنة 1992 وازدادت منذ تضيق الخناق على الهجرة غير الشرعية عبر مدينتي سبتة ومليلية خاصة بعد بناء السياج العازل إلى أن تحولت هذه الأقاليم لمنطقة استقرار للعديد منهم في السنوات الأخيرة.

وأمام التهديدات والآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يصبح لازماً على الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية، التزاماً بمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام 1945 عبر تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وفضلاً عن الالتزامات القانونية الواردة في الاتفاقيات الخاصة بالهجرة.

واعتبرت جهة العيون الساقية الحمراء في العقدين الأخيرين من المناطق المصدرة للهجرة غير الشرعية، لذا حاولت الدولة اتخاذ الإجراءات والتدابير للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية على عدة محاور أمنية وإنسانية. ومن هنا سنحاول في هذه الورقة، أن نرصد حجم هذه الظاهرة ودوافعها والإجراءات المبذولة لمواجهتها من خلال:

- النقطة الأولى: ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجهة العيون الساقية الحمراء؛
- النقطة الثانية: الإجراءات والتدابير الأمنية والإنسانية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

النقطة الأولى: ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجهة العيون الساقية الحمراء:

عرّفت الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا) بأنها تنقل الأشخاص فرادى كانوا أو جماعات من منطقة إلى أخرى بحثاً عن وضعية أفضل على المستويات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية أو السياسية. ويعرّفها فقهاء القانون الدولي للهجرة، بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته هائياً إلى إقليم دولة أخرى، بمعنى أنها انتقال للأشخاص من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقراً وسكناً مستديماً.

أما مفهوم الهجرة غير الشرعية فقد ظهر في الأدبيات القانونية والأجنبية، فبعد أن كان يطلق عليها في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة *la migration indocumentée* تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية أو الشرعية *l'immigration illégale*، وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري فأخذ يظهر مقروناً بمصطلح *la migration et sécurité humaine*، ثم أخذ مصطلح الهجرة غير الشرعية يرتبط إلى حد كبير بمفهوم الاتجار بالبشر *la traite des êtres humains*، وأيضاً الجريمة غير الوطنية *la criminalité transnationale organisée*، وقد تأخذ الهجرة غير الشرعية مفهوماً آخر وهو تهريب المهاجرين.

وعرّفت منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة"، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة.

من خلال هذه التعاريف نجد أنه من الصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظراً لطبيعتها، ونجد أن فئة المهاجرين بجهة العيون الساقية الحمراء لا تختلف عن مثيلتها في باقي مناطق العالم، حيث نجد أن المهاجر غير الشرعي يكون قد دخل بطريقة غير قانونية ولم يعمل على تسوية وضعيته القانونية، أو يكون قد دخل فعلاً بطريقة قانونية إلا أنه لا يغادر بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية. أو يكون يزاول أعمالاً بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها. وفي أسوأ الظروف فإن المهاجرين غير الشرعيين يعملون بشكل أشبه بالعمل العبودي وهم نادراً ما يلجؤون للقضاء خشية التعرض للطرد أو الترحيل، كما لا يلجؤون إلى استعمال حق الطعن على القرارات الإدارية التي تؤثر عليهم.

وتتضارب التقديرات بشأن الهجرة غير الشرعية بجهة العيون الساقية الحمراء، ويعتقد العديد من الفاعلين المدنيين العاملين في مجال الهجرة الدولية بالجهة أن أعداد المهاجرين غير الشرعيين التي عبرت من جهة العيون الساقية الحمراء حسب إحصائيات المجتمع المدني لسنة 2016 وصل إلى قرابة 1140، وما يناهز 1500 مهاجر غير شرعي استقرت بالجهة في نفس الفترة

النقطة الثانية: الإجراءات والتدابير الأمنية والإنسانية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

إن التصدي للهجرة غير الشرعية ليست مسؤولية السلطات القضائية والأمنية لوحدها بجهة العيون الساقية الحمراء، التي لا يمكنها بمفردها حراسة منافذ الجهة التي صارت ليس فقط هدفاً لتسللات المهاجرين الأفارقة فقط، بل إنها باتت هدفاً لشبكات الهجرة الآسيوية أيضاً.

كما أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لم يعد يقتصر على المعالجة الأمنية بالدرجة الأولى، والمتمثلة في ملاحقة المتسللين واعتقالهم، بل أصبح وبشهادة جمعيات المجتمع المدني بالجهة ينتهج مقاربة تضامنية وإنسانية، تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني وتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين. ويظهر ذلك من خلال تعامل الأجهزة الأمنية بمختلف تشكيلاتها، الدرك البحري والمركز القضائي للدرك الملكي والقوات المساعدة وأجهزة الشرطة بما فيها قسم الأجانب، مع ملف الهجرة غير الشرعية باعتباره من أكثر الملفات الشائكة حول كيفية التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين أو المرشحين للهجرة غير الشرعية. حيث يتم إلقاء القبض عليهم من طرف الدرك البحري الذي يسلمهم إلى مركز الاستقبال الذي هو حالياً عبارة عن مؤسسة تعليمية عمومية آيلة

للسقوط وهي مدرسة مولاي رشيد بسوق الامخاخ، ويشرف على حراستهم وتدير شؤونهم من مأكّل وملبس وتطبيب فرق من القوات المساعدة، ويتم إحالة المهريين من أصحاب المراكب والوسطاء، أو قادة قوارب من الصيادين على القضاء ليتخذ المتابعة القانونية في شأنهم. ويمكن تقسيم التعاطي الأمني بجهة العيون الساقية الحمراء مع المهاجرين غير الشرعيين إلى مرحلتين:

■ المرحلة الأولى من سنة 1992 إلى غاية 2006 والتي عرفت تعاطيا أمنيا صارما اتسم بالشطط في بعض الأحيان وارتكاب تجاوزات في حق المهاجرين بالتعنيف والضرب أحيانا والتدخلات الأمنية القوية إلى المنازل التي تشكل مخابئ للمرشحين للهجرة كما أن إجراءات التعامل الأمني معهم كان يشوبها التعسف وإساءة استخدام السلطة وانتهاك حقوق هؤلاء الضحايا والمتهمين، حيث كانت تخضع فقط لمقاربة أمنية تنتهك الحقوق وتجرمهم في معظم الأحوال، إضافة إلى ما كان يشوب عملية ضبط وإحضار المهريين من ممارسات أمنية غير قانونية حتى غير أخلاقية تشمل القبض العشوائي والاعتقال التعسفي دون وجه حق أو انتظار المتابعة القضائية؛

■ والمرحلة الثانية منذ 2007 إلى غاية 2014 وما بعدها، أصبح فيها التعاطي مع المهاجرين أكثر إنسانية وأكثر انضباطا لمعايير حقوق الإنسان خصوصا بعد دخول جمعيات المجتمع المدني المهتمة بحقوق المهاجرين وخاصة جمعية الساقية الحمراء للهجرة والتنمية على الخط، وتقديمها لكافة أشكال المساعدة القانونية والمادية بما فيها المساهمة في توفير التغذية والملابس والأدوية وزيارة مركز الاعتقال والمركز المخصص للاستقبال من أجل تحسين ظروفهم.

على أنه بعد سنة 2013، وعلى إثر السياسة الجديدة للمملكة في إعادة الانفتاح على عمقها الإفريقي، تزايد الاهتمام بهذه الفئة على أعلى المستويات مما انعكس على تعاطي الأجهزة الأمنية بجهة العيون الساقية الحمراء، التي أصبحت تتعامل بمقاربة إنسانية تتجاوز عملها التقليدي في القيام بمهام الحراسة وتأمين مركز الاستقبال إلى القيام بمهام الإنصات والاستماع والتوجيه لهاته الفئة والعناية بشكل أكبر بالفئات الهشة منها كالنساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة.

بل أحيانا الاحتفاء بهم ومشاركتهم أفراحهم كما حدث في التصفيات النهائية لكأس إفريقيا، حيث تم تزويد المركز بأجهزة تلفاز وجهاز استقبال قنوات لمشاهدة مباريات بلدانهم. وتعتبر مرحلة الإقامة بمركز الاستقبال مرحلة مهمة حتى يتم النظر في ملف المهاجر غير الشرعي بعد الاتصال بالقنوات الدبلوماسية ببلده إما لاتخاذ قرار تسوية وضعيته أو قرار ترحيله.

أما بالنسبة لتعامل قسم الأجانب والشرطة بشكل عام فقد تغيرت المعاملة مع المهاجرين حيث أصبحوا يلجؤون إلى المصالح الأمنية على قدم المساواة مع المواطنين وأحيانا يحظوا بمعاملة تفضيلية ويتم إنجاز ما يحتاجونه من وثائق أو النظر في النزاعات التي تطرأ مع ساكنة المدينة ومحاولة فضها بطريقة ودية. ويؤخذ على الأجهزة الأمنية صرامتها في تسليم وثائق الإقامة للمهاجرين على عكس باقي أقاليم المملكة.

إما على مستوى المؤسسة السجنية فقد صار المهاجرون يحظون بعناية بجهة العيون الساقية الحمراء فعلى سبيل المثال إذا كان زيارة السجين تسمح فقط للأقارب من أصول وفروع فإنه بالنسبة للمهاجرين يسمح حتى للذين لا ينتمون إليهم بقرابة بزيارتهم ومسموح للجمعيات بالتواصل معهم وتتبع احتياجاتهم وقضاياهم.

خلاصة القول:

إن إدارة مسألة الهجرة تتطلب من الأجهزة الأمنية أن تعمل بمقاربة تكون أكثر تناسقا مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، على أساس من المساواة بينهم وبين باقي المواطنين. بمعنى أنه يحق للمهاجرين التمتع بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية الواردة بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية وغيرها، من المواثيق الدولية ذات الصلة.

ومن المؤكد أن حسن إدارة الهجرة تتطلب تكاثف الجهود على مستوى هيئات الحكامة ومنظمات المجتمع المدني ولاسيما الحقوقية بغية رصد وبشكل دائم ومستمر كل الانتهاكات التي تطل المهاجرين غير الشرعيين، ووقف إساءة معاملة وتعنيف المهاجرين، والعمل على حل مشكلاتهم، والنظر في أسباب هذه الظاهرة بالأساس، وتعديل القوانين بما يتلاءم مع حقوق المهاجرين الواردة في المواثيق والمعاهدات الدولية. على أن تعمل الجهات

المخول لها صلاحية القوة الاقتراحية على التعريف بالمشكلة وجوانبها وكيفية معالجتها، وتعزيز القدرات والمعارف ونشر الوعي لكفالة حقوق المهاجرين.

إعداد:

مولاي بوبكر حمداني

المكلف بالنيابة بالمندوبية الجهوية لمؤسسة وسيط المملكة بالعيون



السكرتارية الدائمة لجمعية الأمبودسمان المتوسطيين
The Permanent Secretariat of the
Association of Mediterranean Ombudsmen

السيدة ستيفاني كارير
Ms Stephanie CARRER

Email : البريد
 stephanie.carrer@defenseurdesdroits.fr
 ninette.rolle@defenseurdesdroits.fr

Phone : الهاتف
 00 33 1 53 29 23 43

: لجمهورية
Defender of the Rights of the Republic
of France :

7, rue Saint-Florentin 75008 PARIS (France)

Email : البريد
 secretariat.aomf@defenseurdesdroits.fr

مركز التكوين -
Training Center - Rabat

Ms Houda AIT ZIDANE : هدى آيت زيدان

- وسيط المملكة،
 المغربية

Institution of the Mediator of the Kingdom,
Compound Gardens Irama, Rue Arromman,
Rabat, The Kingdom of Morocco

Phone : الهاتف
 00 212 5 37 57 77 00/ 11

Fax :
 00 212 5 37 56 42 82

Email : البريد
 haitezidane@mediateur.ma
 houdaaitzidane@gmail.com
 contact@mediateur.ma

